ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الرابعة والسبعون بعد المائة

174 EX/9
١٧٤م ت/٩
باريس، ٢٠٠٦/٣/٣
الأصل: انجليزي

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن خطة العمل العالمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع

الملخص

طلب المجلس التنفيذي، بموجب قراره ١٧١م ت/٧، من المدير العام أن يعد، استناداً إلى الحوار الذي يجريه على مستوى عال مع أهم الأطراف المعنية الدولية وإلى المشاورات مع فريق العمل والفريق الرفيع المستوى المعنيين بالتعليم للجميع، خطة عمل عالمية موجزة لتحقيق أهداف التعليم للجميع، تتضمن تعبئة الموارد. كما طلب المؤتمر العام، بموجب قراره ٣٣م/١٥، من المدير العام "بذل كل الجهود الممكنة لوضع خطة عمل مشتركة في عام ٢٠٠٦ يُحدد فيها أسلوباً متفقاً عليه لتوزيع المسؤوليات والمهام المتعلقة بأهداف داكار الستة بين كافة الجهات الرئيسية المعنية بالتعليم للجميع على الصعيد العالمي". وأن يقدم تقريراً عن العمل المنجز في مجال التعليم للجميع إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة.

وتعرض هذه الوثيقة خطة العمل العالمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع استجابة لطلبي المجلس التنفيذي والمؤتمر العام المذكورين أعلاه.

القرار المطلوب: الفقرة ٧٨.

أولا – خلفية الموضوع

١– درس المجلس التنفيذي في دورته السبعين بعد المائة، تقرير المدير العام عن الاستعراض الاستراتيجي لدور اليونسكو في مجال التعليم للجميع بعد منتدى داكار (الوثيقة ١٧٠م ت/٨). وحث المجلس التنفيذي، في قراره ١٧٠م ت/٣,٤,٢، المدير العام على "القيام بمشاورات مع كافة الأطراف المعنية الرئيسية من أجل تحقيق المزيد من الوضوح والتماسك والاعتراف المتبادل فيما يتعلق بأدوارها ومسؤولياتها المحددة في إطار عمل داكار، سعياً إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم ..." (القرار ١٧٠م ت/٣,٤,٢). وعملاً بقرار المجلس التنفيذي، عُرضت على المجلس في دورته الحادية والسبعين بعد المائة نتائج هذه المشاورات الأولية مع الأطراف الرئيسية المعنية بالتعليم للجميع (الوثيقة ١٧١م ت/٨ وتصويب).

٢ – وهذه الوثيقة مقدمة إلى المجلس التنفيذي وفقاً للقرار ١٧١م ت/٧، الذي طلب فيه المجلس من المدير العام "أن يكثف مشاوراته والحوار الذي يجريه على مستوى عال مع أهم الأطراف المعنية الدولية، ولا سيما البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من أجل الاتفاق على الأدوار والمسؤوليات والإسهامات المحددة لكل طرف منها للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥ من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع". كما طلب المجلس التنفيذي من المدير العام "أن يعد، استناداً إلى هذه المشاورات وإلى المشاورات مع فريق العمل والفريق الرفيع المستوى المعنيين بالتعليم للجميع خطة عمل عالمية موجزة لتحقيق أهداف التعليم للجميع، تتضمن تعبئة الموارد، من أجل تقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة". وطلب منه كذلك "كفالة أن تتطور الأهداف الاستراتيجية الأربعة والخطط التنفيذية المناظرة لها، المبينة في استراتيجية التعليم للجميع للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥، تطوراً يهتدي بالخطة العالمية مع تتابع مراحل تنفيذها ويتفق مع الإطار الإداري". كما طلب المؤتمر العام، بموجب قراره ٣٣م/١٥، من المدير العام أن يضع خطة عمل مشتركة في عام ٢٠٠٦ على ضوء ما جاء في قرار المجلس التنفيذي سالف الذكر، وأن يقدم تقريراً عن العمل المنجز في مجال التعليم للجميع إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة.

٣ – واستجابة للطلبات السابقة الذكر، شرع المدير العام في إعداد *خطة العمل العالمية لتحقيق النجاح في مجال التعليم للجميع*، استناداً إلى مشاورات مكثفة أجراها في إطار الاجتماع السادس لفريق العمل المعني بالتعليم للجميع (١٩–٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٥)، واجتماع المائدة المستديرة الوزاري المعني بالتعليم للجميع (٧–٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) أثناء الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام، والاجتماع الخامس للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (٢٨–٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، وكذلك مع عدد من الدول الأعضاء ومع الأطراف الرئيسية المعنية بالتعليم للجميع، ومن بينها اليونيسيف والبنك الدولي. وستتواصل هذه المشاورات، التي تُعد عملية مستمرة، مع طائفة أوسع نطاقاً من الأطراف المعنية بالتعليم للجميع، بما فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

٤ – وتتألف خطة العمل العالمية هذه من سبعة أقسام تعالج المستوى الدولي للتعليم للجميع. وبعد القسمين المخصصين لخلفية الموضوع والمقدمة، يعرض القسم ٣ المجالات الرئيسية الخمسة التي تستطيع الوكالات الدولية أن تقدم فيها أفضل دعم للعمل الوطني الذي يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التعليم للجميع. ويبين القسم ٤ كيفية تعبئة هذا الدعم من خلال شراكات دولية كبرى، موضحاً مواطن تركيزها

والشركاء الأطراف فيها والوكالة الرائدة لها. ويعرض القسم ٥ السبل التي ستنسق اليونسكو بها الجهود المبذولة في مجال التعليم للجميع، والأنشطة المحددة التي يُعتزم تنفيذها في الفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٨. ويوضح القسم ٦ الاتجاهات الاستراتيجية التي ستعتمدها كل وكالة من الوكالات التي شاركت في الدعوة لعقد مؤتمر داكار دعماً لتحقيق التعليم للجميع خلال السنوات العشر المقبلة. ويتضمن القسم ٧ ملاحظات ختامية بشأن ضرورة تواصل الحوار. ويقترح الملحق ١ جدولاً زمنياً للأحداث والعوامل ذات الصلة بتنفيذ التعليم للجميع.

ثانيا – مقدمة

٥ – تتسم أهداف التعليم للجميع الستة، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠، بأهمية محورية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، ولكنها تظل بعيدة المنال حتى الآن. والتقدم المحرز في هذا المجال مرئي واضح لكن الحكومات والمجتمع الدولي يدركان تماماً ضخامة التحدي المطروح، واحتمال ألا يتسنى بلوغ أهداف التعليم للجميع في كل مكان من العالم بحلول عام ٢٠١٥. فبعد ست سنوات على منتدى داكار، لم يتسن تحقيق أول هذه الأهداف، وهو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ – مما يبين أن هناك احتياجاً إلى عمل متضافر أوسع نطاقاً. والمجتمع الدولي مسؤول عن الاستجابة للجهود الوطنية بأكثر السبل فعالية وكفاءة. وتمثل خطة العمل العالمية هذه خطوة ملموسة في ذلك الاتجاه.

٦ – وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية الإطار العام للجهود الإنمائية الدولية وتتضمن هدفين من أهداف التعليم للجميع الستة. ومن منظور عالمي، يجب السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع بصورة مشتركة، لأن تحقيق كل مجموعة منها تعتمد على تحقيق المجموعة الأخرى وكذلك على مؤشرات أوسع نطاقاً.

٧ – وتشكل هذه الخطة استجابة لدعوة المجلس التنفيذي لليونسكو إلى إيجاد فهم أوضح للأدوار والمسؤوليات بين أهم الأطراف الدولية المعنية بالتعليم للجميع، وإلى صياغة أوضح للأهداف المتوخاة. وتندرج الخطة ضمن سياق آخر هو التقييم الذي سيجرى في عام ٢٠٠٥ للتقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وإعادة تأكيد مؤتمر القمة العالمي الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على أن التعليم للجميع عنصر رئيسي في الجهود الإنمائية الأوسع نطاقاً. وتعالج الخطة المستوى الدولي لأن هذا هو المستوى الذي تتردد فيه دعوات قوية وملحة لتنسيق الجهود من أجل تحسين فعالية التعليم للجميع على أرض الواقع في كل بلد. ومن بين المشكلات التي يمكن تذليلها بتحسين التنسيق، تداخل الأدوار أو ازدواج الجهود، وتضارب المشورة المقدمة إلى الحكومات، إلى جانب نقص الاتصال أو الشفافية بين الشركاء. ويتفق الشركاء المعنيون بالتعليم للجميع، على كل مستوى، على أن موطن التركيز الرئيسي للعمل الرامي إلى تحقيق أهداف داكار هو الصعيد القطري – مع ضرورة توافر قيادة حكومية واضحة، وخطة محكمة البناء لقطاع التعليم، وتعبئة جميع الأطراف المعنية للمشاركة في الخطة – عملاً بشعار "بلد واحد – خطة واحدة". وستوفر الخطط الوطنية لقطاع التعليم الإطار اللازم للتخطيط وللدعم الدولي؛ وستُحدد أولويات التعليم للجميع ضمن هذه الخطط، مع الاهتمام أيضاً بالإطار الأوسع نطاقاً لاستراتيجيات التنمية الوطنية.

أغراض العمل العالمي

٨ – اليونسكو مكلفة، بوصفها الوكالة المتخصصة في التعليم داخل منظومة الأمم المتحدة، بريادة حركة التعليم للجميع وتنسيق العمل الدولي المساند للتعليم للجميع. وتُعنى بمجال التعليم للجميع أطراف كثيرة من بينها وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتجمعات وتحالفات البلدان، وبنوك التنمية ووكالات المعونة الثنائية، وبعض مؤسسات القطاع الخاص. (يتضمن الجزء ١ من الملحق ١ بعض الأطراف الرئيسية المعنية بالتعليم للجميع).

٩ – وقد نظمت خمس مؤسسات متعددة الأطراف مؤتمر جومتيين العالمي حول التعليم للجميع في عام ١٩٩٠، وروجت لهذه الرؤية على الصعيد الدولي. وتظل هذه المؤسسات من أهم الأطراف الدولية المعنية، ويعد التوصل إلى فهم واضح لأدوار ومسؤوليات كل منها أمراً جوهرياً. وهذه المؤسسات الخمس هي: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي.

١٠– وفي مجال التعليم للجميع، يجب على أي خطة للعمل العالمي الجماعي أن تفضي في نهاية المطاف إلى إحراز النتائج على المستوى القطري. وستتجلى هذه النتائج في تحسن مؤشرات التعليم للجميع. وعملاً على تحقيق هذا الهدف، ترمي هذه الخطة إلى تحسين ما يلي:

- **الالتزام بالتعليم**: رفع شأن التعليم بوصفه العنصر الرئيسي في تنمية الإمكانات البشرية ضمن إطار التنمية المستدامة؛
- **اتساق السياسات**: مواءمة الأنشطة مع الأولويات بصورة أوثق من خلال حوار أكثر استباقاً بين الشركاء ومع الحكومات؛
- **تآزر الاستراتيجيات**: تبادل المعلومات عن أساليب العمل الفعالة وغير الفعالة بروح من التعلّم المتبادل والحرص على اتباع وترويج الممارسات الجيدة؛
- **التنسيق بين الوكالات**: زيادة فعالية التعاون بين الوكالات على المستوى القطري، وتأمين التنسيق من قبل حكومات البلدان والأطراف المعنية بالتعليم للجميع، واستخدام الموارد بمزيد من الكفاءة عن طريق آليات للتنسيق بين الممولين؛
- **العمل التكاملي**: تجنب ازدواج الجهود والاستثمارات، وضمان الاعتراف المتبادل بالميزة النسبية لكل طرف وأوجه قوته.

١١– ينصب التعاون والجهد الدوليان، من ثم، على تحقيق تغيير ملموس على المستوى القطري، وفقاً للأولويات الحكومية الوطنية. وستسعى الوكالات المتعددة الأطراف، على كل من الصعيد الوطني والدولي، إلى زيادة التنسيق مع الحرص على تكامل الأنشطة بدلاً من تداخلها أو حتى تنافسها أحياناً. والهدف المتوخى هو وضع تقسيم للعمل يكون واضحاً وشفافاً بقدر المستطاع.

١٢- والرؤية التي يتم بها تناول التعليم للجميع رؤية عالمية ترتبط ارتباطاً لا ينفصم عن التنمية البشرية المستدامة، فالتعلم والتعليم عنصران جوهريان لتغيّر المجتمع والفرد. والتعليم للجميع أمر يخص كل من تشمل أهدافهم تيسير هذا التغيّر، ولن يتسنى تحقيقه، من ثمّ، إلا عندما تتقاسم الأطراف المعنية العديدة هذه الرؤية وتدرجها بشكل وطيد في العمل والفكر. وفي إطار هذه الرؤية العريضة يساعد جانبان على إحكام الاستراتيجية وهما: التركيز على البلدان الأشد احتياجاً، والاهتمام بجدول أعمال التعليم للجميع بأكمله.

التركيز الاستراتيجي

البلدان الأشد احتياجاً

١٣- لن يكون لأي خطة عمل توضع على المستوى الدولي أي معنى إلا بقدر ما تتيح إحراز تقدم أكثر سرعة وأشد رسوخاً وأوفر استدامة نحو بلوغ أهداف التعليم للجميع على المستوى الوطني[١] ومن ثم فإن أي خطة ينبغي أن تركز على مجالات ثلاثة هي:

- أولا، ستعنى الأنشطة بكل البلدان النامية ذات الاحتياجات في مجال التعليم للجميع، مع التركيز بوجه خاص على البلدان الأكثر بعداً عن بلوغ أهداف التعليم للجميع.
- ثانيا، من المهم بنفس القدر الاهتمام باحتياجات الفئات المستضعفة داخل البلدان، أينما وجدت. وهذه الفئات موجودة في كل بلد وفي جميع أرجاء العالم، ولن يتسنى تحقيق التعليم للجميع إلا عندما تُلبى احتياجاتها المحددة. وعليه، يتعين لدى وضع الخطط المحددة للعمل الدولي إفساح المجال وإيلاء الأولوية لمراعاة التنوّع في الاحتياجات.
- ثالثا، يُعد إعمال الفكر وإجراء البحوث بشأن السياق الاجتماعي الثقافي الأوسع نطاقاً جزءاً جوهريا من التوصل إلى السبل الملائمة للتعلّم ولتوفير التعليم. وقد يقتضي الأمر النظر إلى البدائل الراديكالية للنظام المدرسي القائم كسبيل يضمن توافر التعليم للجميع بالفعل.

جدول أعمال التعليم للجميع بأكمله

١٤- ثمة حاجة ماسة إلى التركيز، بعد مضي ست سنوات على منتدى داكار، على التعليم للجميع بأكمله – أي على الأهداف الستة كلها التي تشكل معاً جدول الأعمال الأساسي في مجال التعليم الموجه "نحو إطلاق المواهب والقدرات الكامنة لكل شخص وتنمية شخصيات الدارسين لتمكينهم من تحسين حياتهم وتطوير مجتمعاتهم" (اليونسكو ٢٠٠٠: ٨)[٢] ويجب أن يتضمن هذا إعادة التأكيد على رؤية التعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان وشرطاً ضرورياً للتنمية الكاملة للإمكانات البشرية. فالتعليم ليس مجرد "البرنامج الحاسوبي" للتنمية الاجتماعية الاقتصادية بل إنه يعزز أيضاً قدرات الناس على الاستفادة المثلى من النتائج المحرزة في مجال الحد من الفقر.

---

(١) يماثل هذا الموقف ما يرد في المطبوع المعنون "تحديث استراتيجية قسم التعليم" الصادر مؤخرا عن البنك الدولي: "إن التوصية الهامة الوحيدة لتحديث الاستراتيجية هي ضرورة تصميم المساعدة التي يقدمها البنك لبلد ما على ضوء رؤية هذا البلد، وتوجيهها على نحو يعظم فرص تحقيق هذه الرؤية".

(٢) اليونسكو، ٢٠٠٠. *إطار عمل داكار. التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية*. باريس: اليونسكو.

ثالثا – دعم العمل الوطني

١٥- على المستوى الوطني توفر قيادة الحكومة المستندة إلى خطة واحدة لقطاع التعليم أفضل فرصة للاستفادة من الدعم الدولي المنسق. وعليه، فإن أول نوع من الدعم الضروري هو تعزيز هذه القيادة وضمان امتلاك البلد المعني لقدرات كافية على التخطيط والتنفيذ. وسيسفر التعاون الوثيق بين الشركاء المعنيين بالتعليم للجميع عن التزام أكثر منهجية بجدول أعمال التعليم للجميع بأكمله من خلال:

- ضمان أن تدرس العمليات الوطنية للتخطيط والتشاور الطائفة الكاملة للاحتياجات المتعلقة بجدول أعمال التعليم للجميع بأكمله، وإفساح المجال لتحديد أولويات التعليم للجميع حسب مقتضيات السياق المحلي. ويفترض هذا أن تراعي وكالات التمويل المرونة والتواؤم مع الأولويات الوطنية، كما تمت الدعوة إلى ذلك في مداولات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمات التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي أهدافها المتعلقة بفعالية المعونة.

- إفساح مجال بارز للتعليم للجميع في عمليات التعاون المنفذة على الصعيد القطري في إطار أنشطة التقييم القطري المشترك/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولدى تطبيق هذه الخطة على المستوى الوطني، سينفذ الدعم المتعدد الأطراف المقدم للعمل الوطني في مجال التعليم للجميع ضمن ترتيبات تعاونية واسعة النطاق تستند إلى عملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإلى جهود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل تحقيق التناسق بين أعمال وكالات الأمم المتحدة. وتعكف اليونسكو، وعياً منها بقيمة مثل هذا النهج المتكامل، على تنفيذ برنامج للتوعية والتدريب من أجل تمكين موظفيها الميدانيين على المشاركة على نحو وثيق وأكثر فعالية في عمليات التقييم القطري المشترك/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٦- وسيوفر تقسيم العمل الواضح بين الوكالات الدولية أفضل أساس لتقديم دعم فعال للعمل الوطني المتصل بالتعليم للجميع، حيث تكون الوكالات على معرفة كاملة ومتبادلة بأدوار وخطط بعضها بعضاً وتكون قادرة من ثمّ على تحديد أولوياتها تبعاً لذلك. وتحدد هذه الخطة خمسة مجالات للعمل الدولي المشترك والمنسق على الصعيد العالمي وهي[٣]:

- الاتصال والترويج
- بناء القدرات
- إعادة التركيز على تعبئة الموارد
- الاستخدام الفعّال للمعونة المقدمة في مجال التعليم للجميع
- رصد التقدم المحرز في مجال التعليم للجميع: التقييم على أيدي الأنداد

(٣) جرى تحديد هذه المجالات من الدروس المستخلصة من السنوات الخمس الماضية وعلى ضوء بيانات التعليم للجميع المقدمة والمحللة في *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* وغيره من المصادر (بما فيها تقارير فريق العمل المعني بمشروع الألفية، والتقارير القطرية، وتقرير الرصد العالمي الصادر عن البنك الدولي)، وبمراعاة الاستثمارات القائمة والمتوقعة للشركاء في التعليم للجميع.

١٧– ويختتم كل قسم بنشاطين أو ثلاثة أنشطة. ومع المضي في تطوير خطة العمل العالمية، ستحول المشاورات والمناقشات الدائرة على المستوى الدولي وداخل كل سياق وطني هذه الأنشطة إلى خطوات محددة من حيث التوقيت، والموقع، والموارد، والمؤشرات الأخرى.

الاتصال والترويج

١٨– التعليم للجميع هو شاغل للناس كافة – من الأب والأم إلى الرئيس، ومن قاعة الدرس إلى الوزارة المختصة، ومن المزارع إلى المموّل. والنظرة إلى التعليم للجميع وطريقة تنفيذها هما نظرة وطريقة احتضانية تسعيان إلى خدمة كل الناس الذين لم يتم الوصول إليهم حتى الآن، وتستعينان بكل الذين يمكنهم الإسهام على أي نحو كان في تحقيق أهداف التعليم للجميع. وتأمين الاتصال الوافي هو وحده الكفيل بإشراك جميع هؤلاء المعنيين بوصفهم أطرافاً في عملية تحقيق أهداف داكار الستة. ومما يتسم بأهمية حاسمة إيصال الرسالة التي توضح التحدي المطروح في مجال التعليم للجميع وتبين ما أحرز فيه من نجاح على حد سواء، والقيام بذلك بطرق تتلاءم مع شتى المواقع والثقافات. ومن ثم فإن الترويج لمكانة التعليم في مجال التنمية، ولأهداف التعليم للجميع بوصفها شرطاً لا غنى عنه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولحق كل إنسان في التعلّم والتعليم ستكون هي الركائز التي تقوم عليها استراتيجيات الاتصال.

١٩– وستكون الشراكات بين الأطراف الدولية المعنية بالتعليم للجميع ووسائل الإعلام (مثل الصحف والإذاعة والتلفزيون والانترنيت) وسيلة رئيسية للوصول إلى جماهير عريضة شأنها شأن التوزيع الواسع للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع. كما أن عرض قضية التعليم للجميع في التجمعات الدولية الكبرى المعنية بالتعليم والتنمية والمجالات الأخرى ذات الصلة سيوفر فرصة للترويج للتعليم للجميع ولتقاسم الرؤية التي يتم تناوله من خلالها. وبالإضافة إلى تسليط الأضواء بشكل قوي على التعليم للجميع في الساحة الدولية، هناك احتياج إلى مزيد من أنشطة الاتصال على المستويين الوطني والإقليمي، وخاصة بشأن الممارسات الجيدة والابتكارات الفعّالة. ومن شأن استراتيجية الاتصال التي يجري تطويرها في إطار مبادرة المسار السريع أن تتيح التوسع في تبادل الخبرات بخصوص العلاقات التمويلية والتغييرات في السياسات المتصلة بنظم التعليم. وسيساعد تبادل المعارف والمعلومات البلدان والأطراف المعنية، على كل مستوى، على النظر في السبل المختلفة لتذليل العقبات التي تعترض التعليم للجميع وسيشجع على تجربة حلول جديدة. وسيحسن العمل المشترك المنفذ على المستوى الدولي الاتصال بين الوكالات – أي الاتصال الداخلي – من خلال هذه الخطة، وسيكفل من ثم النهوض بالترويج – أي الاتصال الخارجي – لصالح أنشطة التعليم للجميع. وأهم المجالات في هذا الصدد هي:

- إقامة شراكات مع وسائل الإعلام تركّز على التعليم للجميع – أوجه نجاحه، وتحدياته، ونتائجه، وروابطه مع جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً؛
- تقاسم المعلومات على نحو استباقي بين الوكالات، استناداً إلى قنوات الاتصال القائمة بين المؤسسات والقائمة بين الأفراد؛
- الإشارة الواضحة إلى الأعمال التي يقوم بها كل منها في مجال التعليم للجميع في الوثائق وأنشطة الدعاية، واستحداث روابط واضحة بين مواقع الانترنيت الخاصة بكل منها؛

- إنتاج مواد دعائية دينامية وتكاملية بشأن التعليم للجميع من قبل كل وكالة؛
- تنسيق استراتيجيات وأنشطة الاتصال بين الوكالات الخمس من أجل تعزيز أنشطة الترويج للتعليم للجميع على المستويين الدولي والقطري.

بناء القدرات

٢٠- اتفقت أهم الأطراف الدولية المعنية بالتعليم للجميع على أن بناء القدرات هو الاستراتيجية الرئيسية لإحراز تقدم أسرع صوب أهداف التعليم للجميع. وثمة احتياج إلى بناء القدرات على كل المستويات، بدءاً بالتخطيط والرصد على المستوى الوطني وانتهاء بالإدارة والنهوج التربوية على المستوى المدرسي. وفي البلدان ذات الاحتياجات العاجلة، يجب أن تقود الحكومة عملية تحشد الأطراف المعنية بالتعليم للجميع على المستوى الوطني كي تحدد معاً نوع القدرات الذي سيحقق تأثيراً ملموساً في الأجل القصير إلى المتوسط، دون إهمال الاستثمارات في بناء القدرات في الأجل الطويل لأنها هي التي ستسهم في توفير أطر أكثر استدامة لضمان التعليم للجميع. ويجب أن يظل بناء المؤسسات القوية والفعّالة هدفاً ثابتاً وأساسياً. ويمكن أن تشمل المجالات الرئيسية التي يتم بناء القدرات فيها ما يلي:

- استهلال وإدارة دورة البرمجة بما في ذلك البحوث، والتخطيط، ووضع الاستراتيجيات، والتنفيذ، والرصد، والتقييم، على المستويين الوطني ودون الوطني. وسيشمل هذا تمكين البلدان من تطوير القدرات في المواقع المحلية المختلفة على جمع وتحليل البيانات ذات الصلة بوصف ذلك إسهاماً في العمليات اللامركزية لاتخاذ القرار؛
- إدارة الموارد البشرية والمالية على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك الحفاظ على المستوى المهني للمعلمين وعلى التزامهم، وتأمين المساءلة الفعالة عن وضع الميزانيات وإنفاقها؛
- تحسين جودة التدريس – مع الاهتمام بمعاهد إعداد المعلمين قبل الخدمة وبفرص تدريبهم أثناء الخدمة؛
- زيادة الفرص المتاحة لجميع الفئات العمرية للتعلّم على صعيد المجتمع المحلي من خلال تعزيز وتجهيز المنتديات التشاركية للأطراف المعنية على المستوى المحلي.

٢١- ولضمان تكامل العمل الذي يقوم به الشركاء القطريون والدوليون، يجب الاسترشاد في تخطيط بناء القدرات بثلاثة مبادئ هي:

- التشارك في تحديد احتياجات الأطراف المعنية بالتعليم للجميع على الصعيد القطري في مجال بناء القدرات وفي ترتيب أولوية هذه الاحتياجات، مع التركيز الشديد على مدى تأثير هذه القدرات في المستوى دون القطري والمحلي، ومع مراعاة تحاشي تداخل أنشطة بناء القدرات وازدواجيتها؛
- التشارك في تعبئة الموارد (المساعدة التقنية والتمويل) لصالح بناء القدرات، وذلك دعماً لخطط التعليم الوطنية، وفي الاستفادة من الميزات المقارنة التي تتمتع بها كل وكالة من الوكالات الدولية؛

- تصميم أنشطة بناء القدرات على نحو يكفل الاتساع المطرد لأخصائيي القدرات القطريين في كافة مجالات الاختصاص.

إعادة التركيز على تعبئة الموارد

٢٢- إحدى النتائج التي يكثر الاستشهاد بها من بين نتائج المنتدى العالمي للتربية لسنة ٢٠٠٠ هي أن "نقص الموارد لن يثني أياً من البلدان الملتزمة جدياً بالتعليم للجميع عن تحقيق هذا الهدف". ولئن كان التوسع في تعبئة الموارد المحلية سيظل هو الوسيلة الأساسية لزيادة الميزانيات المخصصة للتعليم، فإن زيادة المعونة سوف تشكل في العديد من البلدان النامية عنصراً حاسماً لتمويل التعليم للجميع. وينبغي أيضاً اللجوء، إلى جانب المعونة، إلى تدابير أخرى كإلغاء الديون (لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وما إلى ذلك من ترتيبات) ومقايضة الديون، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. (يبين الجزء ٢ من الملحق ١ التعهدات المرتبطة بالتعليم للجميع).

٢٣- وتوفر مبادرة المسار السريع في مجال التعليم للجميع تمويلاً أولياً وموارد لبناء القدرات لعدد من البلدان المختارة، ومن المتوقع أن يتسع نطاق هذه المبادرة لتشمل بلداناً أخرى. ومن المفترض أن تساعد أموال المسار السريع على اجتذاب تمويل أكبر حجماً وأطول أجلاً وأضمن استمراراً. وبما أن القيادات الوطنية هي الأقدر على تنسيق المعونة على هدي من الأولويات الوطنية، فإن مبادرة المسار السريع يمكن أن تشكل قناةً لتمويل تحقيق أهداف التعليم للجميع بما يتجاوز التركيز الأصلي على التعليم الابتدائي (مع الاهتمام بعنصرَي المساواة بين الجنسين وجودة التعليم).

٢٤- ويمكن التعويل في تعبئة الأموال الإضافية على نهجين:

- من المطلوب إجراء بحوث إضافية عن حجم الفجوة في تمويل التعليم للجميع. فقد تم تقدير التمويل الخارجي المطلوب لتحقيق الهدف ٢ للتعليم للجميع (التعليم الابتدائي، مع مراعاة التكافؤ بين الجنسين بموجب الهدف ٥) بمبلغ ٧ مليارات دولار في السنة[٤]. كما تم تقدير إجمالي التكاليف لتحقيق هدف محو أمية الكبار بمبلغ ٢,٥ مليار دولار في السنة. وليس هناك تقدير يذكر لتكاليف تحقيق الأهداف الأخرى. ولهذا، فإن تنقيح هذه التقديرات سيساعد على تعبئة الموارد لكل جزء من أجزاء جدول أعمال التعليم للجميع، ولجدول الأعمال في مجمله.
- بذل جهود نشيطة لا تلين لإعلان مكانة التعليم عموماً، والتعليم للجميع خصوصاً، في منتديات وبرامج تمويل التنمية. والتعهدات الجديدة بتمويل التنمية والالتزامات الجديدة بإلغاء الديون، تبشر بزيادة الأموال المخصصة للتنمية بشكل عام. ويجب أن يكون التعليم أحد الاستثمارات الرئيسية التي من أجلها ستُستَخدم هذه الأموال الجديدة. وعلى شركاء التعليم للجميع أن يضاعفوا من جهودهم لتسليط الضوء على جدول أعمال التعليم للجميع في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الكبرى، ويعرض جدول أعمال التعليم للجميع في المنتديات التخطيطية والتقنية والأكاديمية المتصلة بالمعونة الإنمائية.

(٤) اليونسكو، ٢٠٠٥. *القرائية من أجل الحياة*. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٦. باريس: اليونسكو.

الاستخدام الفعال للمعونة المقدّمة في مجال التعليم للجميع

٢٥- مع التعهد بتقديم مزيد من الأموال للمعونة الإنمائية في كل أنحاء العالم، من الضروري أن تُستخدم هذه المعونة، وأن ينظر إليها على أنها تستخدم استخداماً فعالاً. وسيتجلى الدليل على فعالية المعونة في النتائج الملموسة والمرئية، كتحسين الفرص التعليمية وزيادة وقع تحسن نتائج التعلّم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وسيتجلى كذلك من خلال تخفيض تكاليف المعاملات التي تقع على عاتق المنتفعين بالمعونة.

٢٦- تشغل هذه المسائل بال المانحين والمقرضين، على إثر إعلاني روما وباريس[٥] اللذين طالبا بتحقيق انسجام أكبر بين المعونة وأولويات البلدان، وبالتنسيق والتعاون بين المولين في كل بلد يقدمون له المعونة. وتتناول عملية تشاور تنظمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي موضوع "تنسيق ممارسات المانحين ضماناً لفعالية المعونة". والأهداف الرئيسية من وراء هذه الجهود هي التوفيق بين المعونة والأولويات الإنمائية الوطنية المحددة بوضوح، ومراعاة وامتثال الإجراءات الوطنية في مجال التخطيط والتمويل وإعداد التقارير، والتنسيق بين وكالات التمويل فيما يتعلق بتخطيط المعونة وإعداد التقارير عنها. وتوفر مبادرة المسار السريع منتدى للتعليم يمكن في إطاره إجراء تحليل نقدي أفضل للعلاقات القائمة في مجال المعونة، وتطبيق المبادئ التي تكفل فعالية المعونة. وستواصل اليونسكو طرح مسألة التعليم للجميع، بما في ذلك مبادرة المسار السريع، في إطار فريق العمل المعني بفعالية المعونة المنبثق عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٧- وفيما يخص المعونة المقدمة للتعليم، كانت النهوج القطاعية والشراكات الصامتة من السبل التي سمحت باتباع نهج أكثر تنسيقاً. وسيتعاظم تأثير هذه التدابير وغيرها عند التركيز على خطة وطنية واحدة للتعليم.

٢٨- ويتطلب هذا ثلاثة أنشطة مترابطة، وهي:

- التفاوض النشط في إطار المنتديات المعنية على المستوى الوطني (منتدى التعليم للجميع، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومبادرة المسار السريع، والمنتديات الأخرى) بين السلطات الحكومية ومقدمي المعونة الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف بشأن مبادئ فعالية المعونة؛
- جمع وتنظيم البيانات بشأن أنشطة كافة الأطراف المعنية في بلد ما،خدمة لأغراض التخطيط والرصد على حد سواء؛
- التوسع السريع في التنسيق على المستوى الوطني بين المانحين، ليشمل البلدان ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحاً ثم جميع البلدان في نهاية المطاف، وليغطي جدول أعمال التعليم للجميع بأكمله، مع السعي إلى تخفيض عبء تكاليف المعاملات المتصلة بالمعونة المقدمة للتعليم للجميع من خلال اتباع إجراءات موحدة. وينبغي أن يستند ذلك إلى قبول المجموعة المشتركة لأولويات التعليم للجميع التي تم التفاوض عليها في المنتدى الوطني للتعليم للجميع على هديٍ من الأولويات الإنمائية الوطنية؛

(٥) إعلان روما بشأن التنسيق، ٢٠٠٣؛ إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة في مجال التنمية، ٢٠٠٥.

المساءلة المتبادلة عن إحراز التقدم في مجال التعليم للجميع: التقييم على أيدي الأنداد

٢٩- مع تسارع وتيرة التقدم المحرز في مجال التعليم للجميع بفضل مشاركة طائفة واسعة من الأطراف المعنية على المستوى الوطني، ودعماً لهذا المستوى الوطني، سيتعين توسيع نطاق المساءلة عن إحراز التقدم، والنظر بشفافية إلى التزامات وإسهامات كافة الأطراف المعنية وهي: الحكومة، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، وغيرها.

٣٠- ومن المهم أن يكون التقييم شفافاً وأن يحظى بالاحترام الضروري لضمان أخذ توصياته على محمل الجد. وتشير الخبرة المكتسبة في هذا الصدد، إلى أن التقييم على أيدي الأنداد يمكن أن يشكل إحدى سبل القيام بذلك.

التقييم على أيدي الأنداد: الوكالات

٣١- مع تزايد حرص الوكالات على العمل معاً بطريقة تكاملية في مجال التعليم للجميع، ينبغي أيضاً أن تكون قادرة على تقييم إسهامات بعضها بعضاً، المالية والمهنية واللوجستية، على الصعيد الدولي. ويقوم التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع حالياً بتقييم الالتزامات الدولية، ويمكن الاستفادة من هذه النتائج في عمليات التقييم على أيدي الأنداد التي يمكن تنفيذها من خلال فريق العمل والفريق الرفيع المستوى المعنيان بالتعليم للجميع. وسيتطلب وضع أسس هذه العمليات الكثير من الحوار والتشاور، وهو أمر ستشرع فيه اليونسكو خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

التقييم على أيدي الأنداد: البلدان

٣٢- منظمة التعاون والتنمية في الميدان هي التي لجأت إلى تقييم الأنداد على أوسع نطاق، حتى وإن كان الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهيئات عدة تابعة للأمم المتحدة قد استخدمت هذه العملية أيضاً. وكذلك قام الاتحاد الافريقي، برعاية نيباد، باعتماد هذا النهج[٦]. ويتطلب التقييم على أيدي الأنداد مستوى عالياً من الثقة والانفتاح، وهو يحقق أفضل النتائج عندما يُجرى بين دول تتشارك في السياق الجغرافي نفسه وتتمتع بخصائص اجتماعية واقتصادية متماثلة. وينبغي أن ينظر هذا التقييم في الأطر السياسية والمؤسسية لدعم التعليم للجميع، وكذلك في سبل ووسائل تنفيذه في السياق

(٦) وفقا لوصف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: "الدراسة والتقييم المنظم لأداء دولة ما من جانب دول أخرى، بغية مساعدة الدولة محل الدراسة على تحسين سياساتها واعتماد أفضل الممارسات، وتطبيق المعايير والمبادئ المعمول بها." من فابريزيو باغاني. "الاستعراض على أيدي الأنداد: أداة للتعاون والتغيير. تحليل لأحد نهوج عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي." أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ص.٣. وبالمثل تحدد الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا الغرض من عملية الاستعراض على أيدي الأنداد بأنه "التشجيع على اعتماد سياسات ومعايير وممارسات تؤدي إلى الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي الكبير واستدامة التنمية والتعجيل بالتكامل الاقتصادي على المستوى دون الإقليمي وعلى مستوى القارة، عن طريق تقاسم الخبرات وتعزيز أفضل الممارسات الناجحة، بما في ذلك تحديد أوجه القصور وتقدير الحاجات اللازمة لبناء القدرات." من: الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد): آلية الاستعراض على أيدي الأنداد. ٢٠٠٣. ص.١.

المحلي المعني. وسيوفر تجمع البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان إطاراً لتطوير عمليات التقييم على أيدي الأنداد، لأنها تواجه المسائل المتصلة بإدارة نظام تعليمي يخدم أعداداً هائلة من السكان.

٣٣- ستشارك في ذلك التقييم الوكالات الدولية، الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تقوم بدور نشط في مجال التربية على المستوى الوطني، وستكون مسؤولة عن مساهماتها في هذه العملية، كما هي الحال بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وسيتم ربط ذلك التقييم بالعملية الأوسع نطاقاً لرصد فعالية المعونة على المستوى الوطني، في سياق تنفيذ إعلان باريس.

٣٤- وسيتطلب العمل على تنفيذ تقييم الأنداد في سياق البلدان صاحبة أكبر الاحتياجات في مجال التعليم للجميع ما يلي:

- إعداد إطار تقييم متفق عليه (الأهداف، الأساليب، الأدوات، العمليات والتوقيت، المضامين) لأغراض التعليم للجميع؛
- إدراج تقييم أنشطة التعليم للجميع على أيدي الأنداد في إطار البنى الأوسع نطاقاً لتقييم الأنداد مثل مبادرة نيباد، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، وغيرها؛
- تنفيذ عملية تقييم تتيح مشاركة التجمعات المعنية بالتعليم للجميع على المستوى الوطني كمنتدى التعليم للجميع، وتحالفات المجتمع المدني، ومجموعات التنسيق بين وكالات التمويل؛
- الالتزام باستخدام نتائج التقييم على أيدي الأنداد لإعادة توجيه السياسات وتحسين الممارسات.

رابعاً – الشراكات الدولية الكبرى التي تدعم التعليم للجميع

٣٥- يجمع العمل الدولي في مجال التعليم للجميع طائفة عريضة من الشركاء، سواء في إطار مبادرات استحدثت بشكل منفصل إلا أن أغراضها تتكامل مع أهداف التعليم للجميع، أو في إطار ترتيبات صُمّمت خصيصاً لمعالجة بعض من جوانب التعليم للجميع:

- **العقود الدولية:** من شأن الإسهام الخاص الذي يمكن أن تقدمه العقود والأطر الدولية ذات الصلة، كعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، أن تعزز التعليم للجميع. وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية إطاراً إنمائياً عاماً يتلقى من خلاله هدفان من أهداف التعليم للجميع (التعليم الابتدائي والتكافؤ بين الجنسين) دعماً كبيراً. ومن الحيوي أن يتواصل إبراز أوجه التكامل بين جميع الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال التعليم للجميع بأكمله، وذلك من أجل القيام بعمل دولي متضافر على كلتا الجبهتين. وستقوم اليونسكو، من خلال دورها التنسيقي فيما يخص التعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، بعقد روابط نوعية يدعم بعضها بعضاً بين هذه المبادرات والعمليات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، بحيث تستطيع البلدان أن تستفيد استفادة قصوى منها لدعم خططها التعليمية وتنفيذها.

- **البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان:** اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ٢٠٠٥ هذا البرنامج على سبيل متابعة عقد الأمم المتحدة الذي خصص لنفس الموضوع، وتقوم على تنسيقه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسكو. وهو يهدف إلى النهوض بالتعليم الجيد للجميع القائم على إعمال الحقوق والذي ينحو النظام التعليمي فيه صوب تعزيز المواطَنة الديمقراطية، والتشجيع على السلام واللاعنف، والقضاء على التصورات النمطية، وتعزيز التلاحم الاجتماعي، واحترام الكرامة الإنسانية.

- **مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان:** تواجه هذه البلدان (وهي بنغلاديش والبرازيل والصين ومصر والهند واندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وباكستان) عدداً من التحديات المشتركة. وفي إطار هذه المجموعة، يبزغ للبلدان التسعة دور مزدوج: فهي تواصل سعيها إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع على أراضيها، واكتسبت في هذا الصدد خبرات ودروساً تعلمتها يمكنها أن تتشاطرها فيما بينها ومع البلدان النامية الأخرى، كما تتوافر لديها موارد بشرية ومؤسسية كثيرة تسمح لها بالقيام بذلك. ومن المتوقع أن تؤدي مجموعة البلدان التسعة دوراً ريادياً متزايداً وأن تكون مصدراً للابتكار، وسيتطلب هذا أن تضطلع اليونسكو بدور تيسيري وتنسيقي أشد فعالية.

- **مبادرة المسار السريع:** تشكل هذه المبادرة، التي أطلقها البنك الدولي سنة ٢٠٠٢، استجابة للاحتياجات التمويلية لأنشطة التعليم للجميع، مع التركيز على احتياجات التعليم الابتدائي. وهي تستلهم أيضاً الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى هدفها الرئيسي المتمثل في تعبئة الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف لصالح التعليم للجميع، فإن مبادرة المسار السريع توفر، من خلال الصندوق الحافز، تمويلاً انتقالياً، بينما يقوم صندوق تنمية البرامج التعليمية، وهو أصغر حجماً، بتوفير المساعدة لتطوير القدرات على التخطيط لتحقيق أهداف التعليم للجميع. وتضم هذه المبادرة، التي أنشئت لها أمانة داخل البنك الدولي، اليونسكو وعدداً من المولين، ويسهم فيها المجتمع المدني ووكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة.

- **شراكات المجتمع المدني:** تتعاون طائفة متنوعة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في إطار شراكات. كما تتفاعل شبكات المناصرة والضغط وتبادل المعلومات مع شركاء دوليين آخرين في مجال التعليم للجميع، وتؤدي أيضاً دوراً فعالاً على المستوى الوطني. وتُعتبَر الحملة العالمية من أجل التعليم والمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية في مجال التعليم للجميع من أهم هذه التجمعات.

- **الشراكات المعنية بموضوعات محددة: ويُعرَف** بعضها باسم "البرامج الطليعية في مجال التعليم للجميع"، وقد أنشئت إثر المنتدى العالمي للتربية في داكار سنة ٢٠٠٠ من أجل تيسير العمل الجماعي لتحقيق بعض من الأهداف العريضة الواردة في إطار عمل داكار بشكل يدعم ويُثري الخطط الوطنية للتعليم للجميع. ومن هذه الشراكات على سبيل المثال:

- مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات: التي تم إطلاقها سنة ٢٠٠٠ أثناء المنتدى العالمي للتربية، والتي يتم تنسيقها من جانب اليونيسيف بهدف تضييق الهوة بين الجنسين، بحيث تتاح للفتيات في كل مكان فرص متساوية في الالتحاق بالمدرسة وفرص متساوية في النجاح وفي استخدام ما يتعلمنه.

- فيروس/مرض الأيدز والتعليم: هناك مبادرتان لتعزيز التعاون حول هذين الموضوعين. أولاهما هي فريق العمل المشترك بين الوكالات المختص بالتعليم التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز، الذي دعت اليونسكو إلى انعقاده ليوفر منبراً للترويج لإقامة شبكات وتحقيق التناغم بين الشركاء الدوليين – الوكالات والمجتمع المدني والممولين الثنائيين، الخ – للتوعية بوقع فيروس ومرض الأيدز على التعليم من جهة، وبدور التعليم في الوقاية من فيروس الأيدز ومعالجة المصابين به ورعايتهم ودعمهم، من جهة أخرى. وثاني المبادرتين هي المبادرة العالمية بشأن فيروس ومرض الأيدز والتعليم، وهي مبادرة متعددة البلدان استحدثت في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، تهدف إلى دعم تنفيذ الاستجابات التعليمية الوطنية الشاملة لوباء فيروس ومرض الأيدز. وتقود اليونسكو هذه المبادرة بالتعاون مع الأطراف المعنية الرئيسية. (انظر الملحق ٦).

- تظهر شراكات جديدة لتركيز الطاقات الجماعية على أجزاء معينة من جدول أعمال التعليم للجميع. وعلى إثر اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع الذي عقد في بكين سنة ٢٠٠٥، يتم حالياً تشكيل فريق عمل دولي معني بعمل الأطفال والتعليم للجميع، من خلال التعاون بين اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، والمسيرة العالمية المناهضة لعمل الأطفال. كما تتشكل تحالفات جديدة حول السعي الدولي إلى إلغاء الرسوم الدراسية في المرحلة الابتدائية.

وترد تفاصيل إضافية وأمثلة أخرى في الملحق ٢.

خامساً – التنسيق العالمي

مبادئ التنسيق

٣٦– على الصعيد القطري، يتمثل العنصر الأساسي في اضطلاع الحكومة، بدور قيادي في تنسيق الدعم الوارد من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف هو العنصر الأساسي. وعلى هذا النحو، ستقدم كل وكالة أفضل إسهام لها في التعليم للجميع، فتركز على الأولويات الوطنية التي ترى الوكالة أنها الأقدر على معالجتها، وتحقق أقصى استفادة من ميزتها النسبية.

٣٧– وهناك عدد من المنتديات القائمة التي تلتقي وتتعاون فيها الوكالات الدولية وغيرها من الأطراف المعنية بالتعليم للجميع – كالحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على سبيل المثال – بشأن مسائل التنمية؛ ولعل من الممكن إدراج التعليم أيضاً في جدول أعمال هذه المنتديات. ولا تقترح هذه الخطة عقد منتدى جديد أو مختلف، ولكنها تقترح خطوات ملموسة لتحسين التنسيق في مجال التعليم للجميع، يمكن تطبيقها في أي مجموعة من المجموعات المذكورة هنا أو فيها جميعاً، وستتمحور هذه الخطوات حول خطة

التعليم الوطنية القطاعية. وعلى الصعيد القطري، تشارك الأطراف المعنية في المنتديات الرئيسية ضمن مجموعات مختلفة يحتمل وجود تداخل فيما بينها:

- على الصعيد القطري، يطلب من **منظومة الأمم المتحدة** أكثر فأكثر التركيز على الأهداف المشتركة دعماً للأولويات الوطنية من خلال عمليات برمجة قطرية مشتركة مثل التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وهذه العمليات، التي تجمع بين الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، يمكن أن تُستغل على نحو أفضل من أجل إبراز ضرورة تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. ويمكن أن يضطلع منسق الأمم المتحدة المقيم، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، بدور أساسي في تعزيز جدول أعمال التعليم للجميع كجزء لا يتجزأ من نهج الأمم المتحدة المشترك.

- وتقوم **وكالات التمويل** بتنسيق الأنشطة تحت قيادة الحكومة بطريقتين رئيسيتين: في إطار إعداد استراتيجيات الحد من الفقر ثم تنفيذها، وفي إطار النهوج القطاعية. ولا توجد هاتان العمليتان في كل بلد، ويعتمد حجم التعاون في مجال التعليم للجميع على نوع التعليم ذي الأولوية الذي تنطوي عليه استراتيجيات الحد من الفقر، وعلى وجود نهج قطاعي في قطاع التعليم.

- وفي مجال **التعليم للجميع** على وجه التحديد، تتيح المنتديات الوطنية للتعليم للجميع، في حال وجودها، لجميع الأطراف المعنية فرصة المشاركة في العمليات الممتدة من التخطيط إلى التقييم، وتقدم بذلك إطارا جاهزا يمكن أن يندرج فيه الدعم الدولي. وفي ظروف أخرى، يمكن أن تكون مبادرة المسار السريع ميدانا للتنسيق على الصعيد الوطني، فيما يخص الأغراض التي تستهدفها مبادرة المسار السريع في كل بلد (والتي تركز الاهتمام على دعم التعليم الابتدائي بصورة رئيسية).

- وتتخذ **المنتديات والآليات الإقليمية** عدة أشكال: كالاجتماعات الوزارية، وتحالفات المجتمع المدني، والمبادلات التقنية، وما إلى ذلك. وتمثل هذه المنتديات حيثما وجدت، ساحة أخرى للحوار، وبالتالي للتنسيق. ومن المهم أن يتابع المسؤولون في الوكالات المتعددة الأطراف، عن دعم البلدان داخليا في مجال التعليم للجميع متابعة دقيقة لنتائج المداولات الإقليمية.

٣٨- وبالنظر إلى احتمال مشاركة الأطراف المعنية بالتعليم للجميع في عدد من هذه المنتديات، فمن البديهي أن تكون هناك حاجة إلى تأمين الاتصال الجيد واتساق النهج المتّبع على الصعيد الوطني، إذا أردنا ألا يتزايد عبء المعاملات الواقع على عاتق الأطراف المعنية المحلية. ويتعين على اليونسكو أن تتعاون مع الحكومات في تحديد المنتديات التي يمكن أن تمثل السبيل الأفضل للتفاعل في مجال التعليم للجميع.

٣٩- ويلاحظ أن لكل وكالة طرائق عمل خاصة بها تحدد شكل العلاقة بينها وبين الحكومة. أما علاقة التمويل فلها دينامية تختلف عن دينامية العلاقة الخاصة ببناء القدرات أو العلاقة القائمة على الإسهام في رسم السياسات. ولدى ممارسة القيادة، ينبغي للحكومات أن تدرك هذه الديناميات المختلفة وأن تكون على دراية بأساليب التعامل التي تتّبعها الوكالات. ولا يمكن أن يفضي التنسيق إلى تعاون متكامل ومنسجم إلا بعد أن يتم ذلك.

٤٠- ولما كانت الوكالات تقدم أنواعا مختلفة من الدعم في مجال التعليم للجميع على الصعيد الوطني، فينبغي أن يكون لدى البلدان توقعات واضحة عما تنتظره من كل وكالة. ويُعرض مجال محو الأمية في الملحق ٣ كمثل يبين نخبة من المجالات التي يقدم فيها الدعم لأنشطة محو الأمية، والمساهمات المتممة التي يمكن أن تقدمها كل وكالة من الوكالات الخمس.

الخطوات الرئيسية في التنسيق

٤١- ستكون هذه الخطة، بالإضافة إلى عملية تقييمها وتجديدها، الدليل الذي سيسترشد به قطاع التربية في اليونسكو خلال السنوات العشر المقبلة. وتصف الخطة الدور الريادي والتنسيقي العالمي الذي يحقق التكامل بين ما تقوم به الأطراف الدولية والإقليمية من أنشطة موجهة نحو التعليم للجميع، ويراعي مجموعة من التوجهات الاستراتيجية الخاصة باليونسكو[٧]. وترد فيما يلي قائمة بالأدوار الريادية العالمية المقترحة التي ستكون اليونسكو مسؤولة عنها وخاضعة للمساءلة بشأنها. وسيحتاج كل من هذه الأدوار إلى كثير من التطوير.

دعم القيادة الوطنية

٤٢- إن تعزيز القيادة الوطنية للتعليم للجميع أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق المزيد من التنسيق للدعم الدولي على الصعيد الوطني، وتحقيق الاتساق في التخطيط وتحديد الأولويات للمدى البعيد. ويجب أن يتخذ الدعم شكل حوار بنّاء يعزز القدرات الوطنية على اعتماد الممارسات الجيدة والاستراتيجيات المناسبة، ورسم السياسات وتقدير الآثار المترتبة عليها، وإدراج أنشطة التعليم للجميع في الإطار الأوسع نطاقاً للاتجاهات والأفكار الدولية. وقد وجه مؤتمر المائدة المستديرة لوزراء التربية بشأن التعليم للجميع، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نداءات إلى اليونسكو لكي تمارس بمزيد من الزخم دورها كشريك فكري وداعية من دعاة التعليم للجميع، وتكررت هذه النداءات في اجتماع الفريق الرفيع المستوى، الذي عقد في بكين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وستستجيب اليونسكو لهذه النداءات بطريقتين في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧: تتمثل الأولى في تعزيز دور قطاع التربية لديها كمركز لتبادل الأفكار، وتتمثل الثانية في تدعيم عملياتها الميدانية من أجل تقديم دعم أفضل للحكومات في رسم سياساتها وتنسيق أولوياتها مع الشركاء في التنمية.

تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٣- يمتاز التعاون فيما بين بلدان الجنوب النامية بسمة إيجابية خاصة تتمثل في تشاطر التجارب التي تجري في ظروف متشابهة من حيث التحديات والفرص والقيود. وببناء مثل هذا التعاون، تستطيع البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان(E-9) الاضطلاع بدور مزدوج مؤثر كشركاء في حركة التعليم للجميع، من خلال المساعدة على تحقيق النجاح المنشود بحلول عام ٢٠١٥. فقد تعهدت هذه البلدان أولاً، كما فعلت الصين في اجتماع الفريق الرفيع المستوى الذي عُقد في بكين في عام ٢٠٠٥، بأن تكون أمثلة عالمية على النجاح في تحقيق هدف التعليم للجميع. فإن نجاح البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من

(٧) توفر وثيقتا المجلس التنفيذي لليونسكو ١٧٠م ت/٨ (٢٠٠٤) و ١٧١م ت/٨ (٢٠٠٥) الإطار لهذه المسؤوليات والأهداف.

السكان في مسعاها داخل حدودها يجعلها تمتلك إحصائياً القدرة الجماعية على النجاح في تحقيق أهداف داكار. وهي تمتلك، ثانياً، الموارد والقدرات اللازمة للاضطلاع بدور بالغ الأهمية ومعترف به في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل الوصول إلى البلدان النامية التي لم تحقق نفس القدر من النجاح ومساعدتها في جهودها الرامية إلى تحقيق هدف التعليم للجميع. وهذه الشراكة القيادية بين "برنامج التعليم للجميع والبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان" (EFA/E-9) ستوفر الدعم لتعليم أفضل الممارسات وتعلمها، وتعزيز المؤسسات، واعتماد السبل الابتكارية في التمويل، وتطبيق التجديدات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال على المجموعة الكبيرة من احتياجات البلدان النامية، ابتداء بأكثر البلدان احتياجاً. وستكون هذه الشراكة الجديدة أيضا ملتقى لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستتعاون اليونسكو كذلك مع بعض الشركاء على استكشاف إمكانية قيام البلدان المتقدمة بتقديم الدعم المالي في إطار علاقة ثلاثية الأطراف.

إبراز أهمية التعليم للجميع

٤٤- بالإضافة إلى توفير المزيد من الموارد للتعليم للجميع (انظر القسم ٢)، ستعمل اليونسكو وشركاؤها على إدراج التعليم بوجه عام والتعليم للجميع بوجه خاص في جداول الأعمال السياسية الدولية. ولذلك فإن أعضاء مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدما (G8) يمثلون قوة سياسية بالغة الأهمية في تعزيز ودعم تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وتشمل الجهات الأخرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات الإقليمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والعديد من المنتديات الأخرى التي سيجري الترويج فيها لإدراج التعليم للجميع في جداول الأعمال الإنمائية الأوسع نطاقا، مع التأكد من إدراج التعليم في مداولات الهيئات والاجتماعات الدولية[٨].

٤٥- وفيما يتعلق بمجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدما (G8)، ستتعاون اليونسكو تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الروسي الجهة المستضيفة لاجتماع البلدان الثمانية الأكثر تقدما في عام ٢٠٠٦، لوضع جدول أعمال يولي الاهتمام الواجب للتعليم للجميع. وستتطور العلاقات مع هذه المجموعة بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٥ مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق أهداف التعليم للجميع ومع تعمق وتزايد اهتمام أعضاء هذه المجموعة بتمويل أنشطة تنمية التعليم في البلدان النامية، وستجري مواءمة هذه العملية مع الجانب المالي من الشراكة مع البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9).

تيسير تعبئة الموارد

٤٦- بالإضافة إلى إدراج التعليم للجميع في جداول أعمال الاجتماعات الدولية الرئيسية، من المهم تيسير تعبئة الموارد بكل الوسائل المتاحة. فالجزء الأكبر من موارد التعليم للجميع سيُستمد من الميزانيات الوطنية، ومن المهم العمل مع الحكومات لزيادة اعتمادات الميزانية وفقاً للاحتياجات. وتعد المعونة الخارجية بالغة الأهمية لتلبية احتياجات التعليم للجميع في العديد من البلدان النامية، ويمكن أن تستخدم كحافز يساعد على رسم السياسات وعلى القيام بمبادرات تمويلية أخرى. وبالتالي فإن مبادرة المسار السريع ستضطلع بدور متزايد الأهمية، ومن الضروري أيضا استنباط وسائل جديدة لتمويل مجالات أخرى

(٨) راجع القسم ٧ الإطار الزمني لقائمة غير كاملة للاجتماعات المحتملة التي قد يندرج التعليم للجميع في جداول أعمالها.

من التعليم للجميع، مثل محو أمية الكبار، والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وبرامج تعليم مهارات الحياة، والبرامج المهنية للشباب. وينبغي كذلك تيسير الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية. وتركز خطط اليونسكو لعامي ٢٠٠٦–٢٠٠٧ أنشطتها التنسيقية تركيزا محوريا على المساعدة على "تضييق الهوة بين الاحتياج إلى المال والقدرات لدى البلدان التي يبدو أنها الأقل قدرة على تحقيق هدف التعليم للجميع وبين الموارد التي يتيحها المجتمع الدولي"[٩].

الاستناد إلى الأدلة والبحوث في رسم السياسات

٤٧– توفر السياسات الفعالة إطارا للنجاح في التعليم للجميع، ومن مهام التنسيق في مجال التعليم للجميع ضمان الإسهام في رسم السياسات إسهاما يتسم بأعلى درجات الجودة. ويقتضي ذلك جمع أدلة سليمة على التجارب الناجحة، وتطبيق البحوث الملائمة. وستيسّر اليونسكو هذه المهمة بطريقتين:

- أولاً، ستواصل المنظمة تطوير دورها وقدراتها في مجال إسداء المشورة الخاصة بالسياسات استناداً إلى تحليل دقيق. وستتمثل العناصر الهامة لهذه العملية في جمع المعلومات ومقارنتها ونشرها بطرائق وأشكال تعزز الحوار المثمر في مجال رسم السياسات. وستقوم اليونسكو بتعبئة خبراتها في باريس وفي معاهدها ومكاتبها الميدانية، من أجل تعزيز وتركيز إسهامها في جداول أعمال السياسات، في المنتديات الدولية والإقليمية وكذلك على الصعيد القطري. ومن شأن زيادة فعالية حضور المنظمة على الصعيد الدولي، في المنتديات المتعلقة بالتعليم للجميع، أن تسهم في إضفاء مزيد من الاتساق على النهوج التي تتّبعها شتى الأطراف الفاعلة.
- وثانياً، ستحدد اليونسكو، بالتعاون مع شركائها ومعاهدها، أولويات البحوث التي تفضي إلى أكثر الاستراتيجيات نجاحا في تحقيق أهداف التعليم للجميع وغايات العقود الثلاثة بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذه العملية، ستراعى نتائج البحوث مراعاة كاملة قدر الإمكان. أما بناء قدرات المؤسسات الوطنية على إجراء بحوث عالية الجودة وتحليل نتائجها واستخدامها، فسيكون مرحلة بالغة الأهمية في هذه العملية. وخلال عام ٢٠٠٦، ستتعاون اليونسكو مع شركائها على تحديد المجالات الرئيسية للبحوث وعلى الشروع في تنفيذها، ولا سيما فيما يخص أبعد البلدان عن تحقيق أهداف التعليم للجميع.

تحقيق التكامل بين آليات التعليم للجميع

٤٨– لقد أظهرت الخبرة المكتسبة منذ منتدى داكار أن آليات التنسيق الرئيسية لأنشطة التعليم للجميع، التي تم استحداثها يمكن تحسين فعاليتها إذا ما تم تحقيق قدر أكبر من التكامل بينها، إذ سيؤدي ذلك إلى زيادة تأثيرها على الصعيد العالمي وإلى تعزيز الزخم السياسي بهدف تحقيق أهداف التعليم للجميع. ولا بد من التوسع في مجالين خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٧:

- أولاً، سيكون من الضروري، عند الإعداد لاجتماعات فريق العمل المعني بالتعليم للجميع (باريس) والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (القاهرة) في عام ٢٠٠٦، إدراج احتياجات

(٩) مشروع برنامج وميزانية اليونسكو لفترة عامي ٢٠٠٦–٢٠٠٧.

الوكالات الدولية الرئيسية – اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسِف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي – المتصلة بسياسات وبرامج التعليم للجميع في جدول أعمال واحد، نظراً لارتباطها بتحقيق أهداف داكار. ولا بد كذلك من إيجاد طرق لتحقيق التكامل بين عدد من الاجتماعات الأخرى، ومن بينها على سبيل المثال الاجتماعات الخاصة بمبادرة المسار السريع وبمبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، واجتماعات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع.

- ثانياً، ستعمل اليونسكو خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ على التصدي لقضية إعادة ترتيب تتابع آليات التعليم للجميع من اجل تحسين إمكانيات الاستفادة من الحقائق التي يكشف عنها معهد اليونسكو للإحصاء و*التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع*. فإذا ما صدر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع مستقبلاً في أوائل الخريف، فإن فريق العمل المعني بالتعليم للجميع سيكون بوسعه أن يجتمع خلال فصل الخريف من أجل دراسة ومناقشة نتائج التقرير، واستخلاص ما لها من انعكاسات بالنسبة للسياسات المتبعة في هذا المجال. ومن شأن ذلك أن يحسن إعداد جدول أعمال الفريق الرفيع المستوى، الذي سيعقد اجتماعه في أواخر الخريف. وكان إجراء هذه التغييرات قد تم اقتراحه من قِبل الشركاء في مجال التعليم للجميع ومؤتمر اليونسكو العام لعام ٢٠٠٥.

٤٩– وتتوصل الاجتماعات الإقليمية المتعلقة بالتعليم، كالمؤتمرات التي تعقدها وزارات التربية والتعليم ورابطة تطوير التعليم في افريقيا على سبيل المثال، إلى نتائج ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتعليم للجميع. ويمكن لمثل هذه الاجتماعات أن تستفيد بدورها من المساهمات التي تتمخض عنها المنتديات الخاصة بالتعليم للجميع. ومن المهم في هذا الصدد تيسير عملية الاتصال والتبادل بين مختلف الأطراف المعنية من أجل تعظيم فعالية النهوج المستخدمة لتحقيق أهداف التعليم للجميع.

توسيع نطاق الرصد على الصعيد المحلي

٥٠– *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* هو أكثر المطبوعات التي تتناول التحليلات المتعلقة بالتعليم للجميع تمتعاً بالاحترام على الصعيد العالمي، إذ يوفر هذا التقرير بصورة منهجية أحدث البيانات المتاحة، ويورد تحليلاً للعوامل التي تسهل تحقيق أهداف التعليم للجميع أو تعوقها. ويكمن موطن قوة هذا التقرير في استقلاليته التحريرية، وكفاءة موظفيه وهيئة تحريره، وتوافر الموارد اللازمة له، وجودته وتحليله للبيانات. وهناك نداءات لعقد "مؤتمرات قمة إقليمية بشأن التعليم" كل سنتين أو ثلاث سنوات لدراسة التقدم الذي تم إنجازه في مجال التعليم للجميع (مثل اجتماع "قطب داكار" الذي عقد في ربيع عام ٢٠٠٥ والتقرير الخاص به) في كل منطقة، وذلك في إطار الاتجاه إلى الاستناد إلى الأدلة لدى وضع السياسات الخاصة بالتعليم للجميع. وستضيف هذه الاجتماعات وتعزز المنتديات الإقليمية القائمة في مجال التعليم[١٠]. وفضلاً عن ذلك، تبقى هناك حاجة مستمرة إلى توفير بيانات إضافية عن الفجوات التمويلية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

(١٠) تشمل هذه المنتديات مؤتمر وزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية (افريقيا، كل أربع سنوات)، رابطة تطوير التعليم في افريقيا، ومؤتمر وزراء التربية في الدول الأعضاء العربية (المنطقة العربية)، الاجتماعات الوزارية في أمريكا اللاتينية، مختلف الاجتماعات دون الإقليمية في آسيا والمحيط الهادي، إلى آخره.

٥١- وسيورد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، في طبعته لعام ٢٠٠٨، استعراضاً للتقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التعليم للجميع. وستضطلع اليونسكو بدور تكميلي في هذا الصدد من خلال تيسير عملية استعراض التقدم المحرز على الصعيد الوطني، وذلك من أجل تحديد وتحليل أوجه التفاوت بين البلدان من أجل تحسين السياسات التعليمية، مما سيفضي إلى وضع مؤشرات أفضل لعملية تحقيق التعليم للجميع وتعزيز القدرة على رصدها. وسيجري دمج التحليلات الوطنية المختلفة وتحويلها إلى تقارير إقليمية. وسيتم في إطار هذه العملية، التي ستجري خلال عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧، الاهتمام أيضاً ببناء القدرات الوطنية في مجال جمع وتحليل البيانات المصنفة بشكل أكثر دقة. وستتعاون اليونسكو خلال عام ٢٠٠٦ مع الفريق المسؤول عن إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ومع معهد اليونسكو للإحصاء ومكاتبها الإقليمية، ومع الشركاء الآخرين، من أجل التخطيط لكيفية دعم الأنشطة الخاصة بالتوسع في عملية الرصد، وتنظيم هذه العملية بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة والنزاهة. وسيتم إجراء استعراض شامل مماثل للجهود المبذولة على الصعيد العالمي في مجال التعليم للجميع خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

المشاورات الجارية مع الوكالات الشريكة في برنامج التعليم للجميع

٥٢- استجابةً لنداءات المجلس التنفيذي والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع المُطالبة بأن يتم وضع خطة العمل العالمية بالتشاور الوثيق مع الوكالات الشريكة، ولا سيما الوكالات الأربع الأخرى المشاركة في تنظيم مؤتمري جومتيين وداكار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسِف، والبنك الدولي)، تواصلت المشاورات مع هذه الوكالات بالطرق التالية:

- عن طريق المداولات الخاصة بالفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (تموز/يوليو ٢٠٠٥)، والاجتماع التقني لمبادرة المسار السريع (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، واجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن التعليم للجميع (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، واجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع في بكين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، والاجتماع الاستعراضي الوزاري للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان الذي عُقد في مونتيري (شباط/فبراير ٢٠٠٦)، حيث حظيت التوجهات الرئيسية لخطة العمل العالمية بالدعم والتأييد.

- عن طريق المناقشات التي جرت أثناء انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو، ولاسيما فيما يتعلق بالوثيقتين ٣٣م/٥ و ٣٤م/٤، وتضمنت بحث النتائج التي أسفر عنها اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن التعليم للجميع.

- عن طريق المباحثات الثنائية مع ممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمجتمع المدني.

- عن طريق الزيارات وتبادل المعلومات التقنية مع الوكالات الشريكة الرئيسية، والعمل على حشد المزيد من التأييد لخطة العمل العالمية والاستعداد للمشاركة في مواصلة تطويرها، والتحضير لعقد اجتماع رفيع المستوى يضم رؤساء الوكالات الشريكة في منتصف عام ٢٠٠٦ من أجل إقرار خطة العمل العالمية إن أمكن.

ومن المرجح أن تتضمن الخطوات المقبلة في تطوير هذه العملية معتكفاً خاصاً بين الوكالات، وإجراء المزيد من المشاورات مع الجهات المانحة الثنائية خلال الاجتماع التقني الخاص بمبادرة المسار السريع الذي سيُعقد في موسكو (آذار/مارس ٢٠٠٦)، وإجراء مباحثات مع اليونيسِف بشأن استراتيجيتها الجديدة المتوسطة الأجل المتعلقة بالتعليم (٢٠٠٦–٢٠٠٩)، وإجراء المزيد من المشاورات المباشرة مع كبار موظفي الوكالات الشريكة.

سادساً – التوجهات الاستراتيجية للشركاء الدوليين في عملية التعليم للجميع

٥٣– يتمثل الهدف الأساسي في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. ولن يكون دور الشركاء الدوليين المعنيين بالتعليم للجميع فعالاً في هذا الصدد ما لم يركزوا على عدد محدود من التوجهات الاستراتيجية التي يجب أن تكون في آن معاً عامة بما فيه الكفاية لتوفير المرونة اللازمة للتكيف مع الظروف المختلفة على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، ومحددة بما فيه الكفاية لترجمة استراتيجية عالمية إلى عمليات ملموسة للتخطيط وإعداد الميزانيات.

٥٤– ويرد فيما يلي عرض موجز للتوجهات الرئيسية التي تعتزم الوكالات الخمس الراعية لمنتدى داكار اتباعها في مجال التعليم للجميع خلال السنوات العشر القادمة. وستتضمن ذيول خطة العمل العالمية، مع المضي في تطويرها، التوجهات الخاصة بالأطراف الرئيسية الأخرى، ومن بينها المنظمات غير الحكومية.

اليونسكو

٥٥– سيحظى مجال التعليم بأهمية بالغة خلال الفترة القادمة مع شروع اليونسكو في عملية وضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة (٢٠٠٨–٢٠١٣) استناداً إلى المشاورات المكثّفة التي أجرتها مع الأطراف المعنية. وستكون صياغة الاستجابة الشاملة للتحدي المتمثل في تحقيق التعليم للجميع، الذي ما زال قائماً، أحد العناصر الحيوية لهذه العملية. وقد حددت خطة العمل العالمية المجالات والنهوج الرئيسية التالية التي يمكن الاسترشاد بها لصياغة الاستجابة المذكورة:

- "**من الانتفاع إلى النجاح**": وهذا يعني استيعاب المدرسة لجميع الدارسين المستهدفين، بمن فيهم الفئات المهمّشة من السكان، وتمكينهم من البقاء فيها وتحقيق النجاح. ويتطلب هذا الأمر التركيز بشكل متواصل على وضع استراتيجيات فعالة في البيئة التي تُطبق فيها، وتحسين نوعية التعليم، وتحقيق الانسجام بين النهج المتبع في هذا المجال والنهج المتبع في إطار المبادرة العالمية بشأن فيروس ومرض الأيدز والتعليم. وينبغي للشركاء في عملية التعليم للجميع العمل معاً من أجل وضع نهوج مبتكرة للتعليم والتعلم، بحيث توفر هذه النهوج كل ما يلزم لتأمين النجاح. (انظر الملحقين ٦ و ٧).

- ولما كان **محو أمية** الصغار والكبار على حد سواء عاملاً حاسماً في العملية الرامية إلى تحقيق التعليم للجميع، فسوف تواصل اليونسكو العمل من خلال مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات لتحديد أفضل الممارسات وتقديم الدعم اللازم لوضعها موضع التطبيق على الصعيد القطري، وذلك في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية. (انظر الملحق ٤).

- **القوى العاملة والتعليم**: هناك حاجة متزايدة إلى استيعاب المزيد من الطلبة في التعليم الثانوي وتخريجهم، وينبغي أن تسعى المناهج في هذه المرحلة الدراسية إلى تأهيل "مفكرين يعملون وعمالاً يفكرون". ولا بد من ربط التعليم الثانوي وما بعد الثانوي، وكذلك التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بعملية إعداد القوى العاملة المناسبة. وتؤدي فرص التعليم والتدريب التي يجري توفيرها للشباب غير الملتحقين بالمدارس، وكذلك التعليم غير النظامي، دوراً رئيسياً في هذا المجال.

- يُعد **إعداد المعلمين** أحد المجالات ذات الأولوية في عملية التنمية. ومن الضروري تحديد أفضل الممارسات ومتابعة التدريب وتنمية القدرات المهنية بلا هوادة. وستقوم اليونسكو بالتركيز على هذا الأمر من خلال مبادرتها الخاصة بتدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وينبغي لليونسكو القيام كذلك بقيادة وتنسيق الجهود العالمية الرامية إلى قياس حجم العجز المتفاقم في أعداد المعلمين، ووضع الحلول التي يمكن الاستعانة بها لسد هذا العجز، بما ينسجم مع المبادرة العالمية بشأن فيروس ومرض الأيدز والتعليم التي تتولى اليونسكو الدور القيادي فيها. (انظر الملحق ٥).

- وستُحدث **التكنولوجيا** تحولاً في استخدام الوقت والحيز المكاني وتولي المسؤولية. وينبغي لليونسكو الوقوف على مدى قدرة التكنولوجيا على إحداث التغيير من أجل دعم التعلم الذي يمتاز بالجودة العالية في جميع مرافق التعليم النظامي وغير النظامي. وستسعى هذه العملية، التي تشكل عنصراً حاسماً ومشتركاً بين القطاعات في قدرة المنظمة، إلى تطوير معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية، ومعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا، وقسم التعليم العالي، من أجل إنشاء "مراكز امتياز" في الجامعات لإعداد المعلمين وتنمية الموارد البشرية.

٥٦- وستقوم اليونسكو بدعم هذه التوجهات التعليمية بالطرق التالية على أقل تقدير:

- **بناء القدرات** على الصعيدين الإقليمي والوطني: ستعمل اليونسكو والمعاهد التابعة لها على تلبية الحاجة البينة إلى مواصلة تأهيل الموظفين المعنيين بالتعليم في الوزارات والمدارس والجامعات والمرافق التعليمية الأخرى. وتشمل أنشطة بناء القدرات، على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز القدرة القطرية على تخطيط وإدارة وتنفيذ برامج البحوث والتقييم الرامية إلى الوقوف على مدى تأثير البرامج التعليمية على جميع المستويات. (انظر الملحق ٨).

- **بوابة اليونسكو للتربية**: ينبغي لليونسكو، في إطار وظيفتها كهيئة تقنينية ومركز لتبادل المعلومات، أن تعرض جميع أهدافها الاستراتيجية، من حيث النتائج التي تم تحقيقها في الميدان أو في مجال البحوث، في بوابة عالمية تتيح للمعنيين في الميدان استخدامها بسهولة والتعليق على ما جاء فيها. وينبغي استحداث منبر (أو منابر) خاص لكل مبادرة ولكل هدف من أهداف التعليم للجميع الستة، من أجل إظهار ما تقوم به اليونسكو فعلاً لتحقيق هذه الأهداف، سواء كان ذلك مثلاً في مجال رسم السياسات أو الممارسة العملية، أو في المجال المالي أو التربوي.

- **المسؤولية إزاء الدول الأعضاء والشراكة معها:** لقد أضحى دور قطاع التربية، باعتباره الشريك الفكري والمدافع عن الاستراتيجيات والخطط التعليمية الوطنية، أكثر أهمية من أي وقت مضى[(١١)] مع التداخل المتزايد للجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات التعليمية على الصعيد العالمي وكذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني. وستواصل اليونسكو العمل مع وزارات التربية والتعليم في البلدان النامية للتأكد من أنه قد جرى تكييف برامجها وأنشطتها بما يضمن دعم الخطط والإستراتيجيات الوطنية في مجال التعليم للجميع. وستنفذ، بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم في البلدان المعنية، عمليات رصد وتقييم منتظمة للتأثير الناجم عن أنشطة اليونسكو.

اليونيسيف

٥٧- يشغل التعليم موقعا مركزيا في عمل اليونيسيف في مجال رعاية أطفال العالم. فالمنظمة، تنظر إلى التعليم، حسب قولها، من منطلق ارتباطه بالنمو والتنمية وتحسين وضع جميع الأطفال ورفاهيتهم، وهي تدعم التعليم الجيد للجميع وتروج له باعتباره حقا من الحقوق[(١٢)].

٥٨- وقد جمعت اليونيسيف بين "التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين" معاً ليشكلا أحد مجالات التركيز الخمسة لاستراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، بالاستناد إلى الهدفين المناظرين من الأهداف الإنمائية للألفية. وبغية تحقيق التكافؤ بين الجنسين، تعمل اليونيسيف مع شركاء آخرين في إطار مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، كما تدعم الشركاء من أجل تحقيق الأهداف الأخرى للتعليم للجميع ومبادرة المسار السريع.

٥٩- وانسجاماً مع مهمة اليونيسيف الواسعة المتمثلة في تحسين أحوال الأطفال وتأمين رفاهيتهم، تركز المنظمة، مع التشديد على الأنشطة القطرية، على العناصر التالية من برنامج التعليم للجميع:

- تحسين استعداد الأطفال لبدء الدراسة الابتدائية في الوقت المناسب من خلال توفير برامج لرعاية الأطفال وتعليمهم وتطويرهم في مرحلة طفولتهم المبكرة؛
- الحد من التفاوت بين الجنسين وغيره من أوجه التفاوت فيما يتعلق بزيادة فرص الانتفاع بالتعليم الأساسي الجيد والمشاركة فيه وإتمامه؛
- تحسين نوعية التعليم وزيادة نسبة استبقاء التلاميذ في المدارس، ومعدلات إكمال الدراسة والتحصيل الدراسي، وذلك من خلال استخدام نموذج "المدارس الصديقة للأطفال" والوصلات مع المبادرات التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي لدعم برامج التغذية المدرسية؛
- العمل من أجل استئناف المسار التعليمي في حالات الطوارئ والنزاع وما بعد النزاع، والمساعدة على صون النظم التعليمية من الأخطار كفيروس ومرض الأيدز.

---

(١١) جرى التشديد على ذلك في بيان اجتماع المائدة المستديرة الوزاري (باريس، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، وكذلك في اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع في بكين.

(١٢) اليونيسيف، مذكرة إلى فريق العمل المعني بالتعليم للجميع (باريس، ٢٤-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص.١.

٦٠- وعلاوة على ما تقدم، أخذت اليونيسيف تركز مؤخرا على التعليم الثانوي للمراهقين، لا سيما للفتيات، لما للتعليم المستند إلى المهارات من أهمية بالنسبة لهم.

البنك الدولي

٦١- تستهدف الاستراتيجية التعليمية للبنك الدولي أمرين هما: العمل على تحقيق أهداف التعليم للجميع، والتعليم من أجل اقتصاد المعرفة[١٣]. وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية الإطار الإنمائي الذي يسعى البنك الدولي من خلاله إلى معالجة مسألة التعليم، مركزا على هدفين هما تعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين في المدارس، مع التسليم بضرورة دعم برنامج التعليم للجميع بأكمله من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويرتبط السعي لتحقيق هذه الأهداف بتحسين نتائج التعلّم وتعزيز جودة التعليم، مع تأمين الملاءمة مع سوق العمل وحيازة المهارات الإنتاجية، وتوفير إمكانيات أفضل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة.

٦٢- ويشدد البنك الدولي على "تحسين السياسات العامة" بوصفه أهم المحركات لعملية التعليم للجميع. ويدعم البنك الدولي في الأساس عملية التعليم للجميع من خلال أنشطة متعددة الأبعاد هي التالية:

(١) تعزيز تنمية الطفولة المبكرة؛

(٢) توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم وزيادة نسبة المساواة فيه وفي نتائج التعلّم؛

(٣) التركيز على تعليم الفتيات لتخفيض معدلات التسرب وتحسين نسبة الاستبقاء في المدارس ونتائج التعلم؛

(٤) مساعدة النظم التعليمية على مواجهة فيروس ومرض الأيدز؛

(٥) تعزيز إمكانيات التعليم للجميع في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاع.

٦٣- كما يهدف البنك الدولي إلى زيادة تأثير برامج التعليم الأساسي للكبار كجزء من تخطيط برنامج التعليم للجميع، ورفع مستوى الدعم المقدم للجهود التي تبذل في مجال التعليم غير النظامي من أجل تيسير دخول الأطفال والشباب إلى سوق العمل.

٦٤- وفضلا عن هذه المساعي، يقود البنك الدولي مبادرة المسار السريع باعتبارها المحرك الأساسي لتعبئة المزيد من الموارد وللمواءمة بين تعهدات الجهات المانحة فيما يتعلق بعملية التعليم للجميع. وبالإضافة إلى الدعم المالي المتمثل في القروض المنتظمة والقروض الميسّرة والمنح التي تقدمها المؤسسة الإنمائية الدولية، سيعمد البنك إلى استخدام قدرته التحليلية للحث على اتباع وجهة أوضح ارتباطاً بتحقيق النتائج، وذلك فيما يتعلق بتقييم نتائج التعلّم وتنظيمها بشكل منهجي عبر البلدان، وبالتوصل إلى فهم أفضل لتأثير التعليم على المجتمع. وكل هذا يفضي إلى تقديم دعم قوي إلى عملية إكمال تعميم التعليم الابتدائي، بدلا من مجرد الالتحاق بهذا التعليم.

(١٣) راجع البنك الدولي: تحديث استراتيجية قسم التعليم، ٢٠٠٥.

٦٥- وإلى جانب التعليم للجميع، يركز التعليم من أجل اقتصاد المعرفة على دور التعليم الثانوي والتعليم العالي في تنمية رأس المال البشري، الذي يرتبط بمستلزمات سوق العمل ويفضي إلى قدرة تنافسية وطنية أكبر على المستوى الاقتصادي.

٦٦- وينظم البنك الدولي عمله على أساس استراتيجية واحدة يقودها البلد المعني، ويركز أيضا على الشراكات المحتملة مع القطاع الخاص.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٧- إن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو وكالة دولية للتنمية تعمل على تعزيز حق كل امرأة ورجل وطفل في التمتع بحياة صحية وبفرص متساوية. ويقدم الصندوق العون للبلدان في المجالات الرئيسية التالية: (١) إعداد سياسات واستراتيجيات للحد من الفقر ودعم التنمية المستدامة؛ (٢) جمع وتحليل البيانات السكانية التي تساعد البلد المعني على فهم الاتجاهات السكانية واستخدامها في وضع السياسات والبرامج الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر والتي تجعل من كل حالة حمل أمرا مرغوبا فيه، وتكفل لكل شاب وفتاة السلامة من فيروس ومرض الأيدز، وتضمن لكل فتاة وامرأة معاملة كريمة تكفل لها الاحترام؛ (٣) تأمين وجود صلات وثيقة بين التنمية والصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين.

٦٨- وتنظر هذه الوكالة إلى التعليم الأساسي كشرط هام مسبق للتنمية المستدامة وكعامل في تنمية الرفاه من خلال ربطه بالعوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. ويندرج التعليم في الكثير من برامج الوكالة، فهو يدخل في باب تثقيف السكان والحياة العائلية، من خلال التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التعليم المتبادل بين الأنداد، وتطوير المهارات الحياتية لا سيما في إطار الوقاية من فيروس ومرض الأيدز. وتقوم الوكالة في مجال دعمها لأهداف واستراتيجيات التعليم للجميع بما يلي:

- الترويج لأهداف التعليم للجميع في برامجها العالمية والإقليمية والقطرية؛
- الترويج للسياسات والبرامج التي تدعم تعليم الفتيات لاسيما فيما يتعلق بإزالة أوجه التحيز لصالح أحد الجنسين داخل النظم والبرامج التعليمية. ويشمل ذلك التركيز على تعليم الفتيات في المناطق التي تعاني من نزاعات مسلحة، ومعالجة القضايا الاجتماعية – الثقافية التي تقيد التحصيل الدراسي للفتيات مثل الزواج المبكر والحمل في فترة المراهقة، وتعزيز الروابط بين تعليم الفتيات والصحة الإنجابية؛
- دعم البرامج الأساسية لمحو الأمية المتعلقة ببرامج الصحة الإنجابية وقضايا الجنسين وفيروس ومرض الأيدز؛
- دعم المراهقين والشباب عبر تلبية احتياجاتهم في مجالات الرعاية الصحية والفرص الاقتصادية والمهارات الحياتية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٩- يمثل هذا البرنامج، حسب تعريفه لنفسه، "شبكة الأمم المتحدة الإنمائية العالمية" التي تربط الجهود وتنسقها على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتم ذلك من خلال تنمية القدرات، وتشاطر المعلومات، والعمل في إطار الشراكات، والترويج لقضية التغيير مع التركيز على المجالات الخمس التالية بصفة خاصة:

(١) الإدارة الديمقراطية؛

(٢) الحد من الفقر؛

(٣) درء الأزمات وإعادة التأهيل؛

(٤) الطاقة والبيئة؛

(٥) فيروس ومرض الأيدز.

٧٠- وتُعالج هذه المجالات مع مراعاة الموضوعات المستعرضة التي تشتمل على ما يلي:

- تنمية القدرات؛
- إقامة شبكات المعارف؛
- قضايا الجنسين في مجال التنمية؛
- حقوق الإنسان؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧١- وإن من المهام الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنسيق العمل بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري باعتباره "منسقاً مقيماً".

٧٢- وبالرغم من أن التعليم للجميع لم يدرج صراحة ضمن الإطار المرجعي لمجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أن العناصر التعليمية تكمن في مختلف أبعاد أنشطة هذا البرنامج. ويقترح الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات المعمول به حاليا (٢٠٠٤-٢٠٠٧) خمسة أهداف أساسية تقتضي عمليات تعلّم أو تعليم من نوع ما. ويقوم البرنامج، باعتباره منسقا مقيما على الصعيد الوطني؛ بدور هام في ربط استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك الدراسات الاستراتيجية للحد من الفقر، بالأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج التعليم للجميع وغيرها من أطر العمل مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي تأمين أفضل استخدام لموارد المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والجهات الدولية.

سابعا – من الإطار الدولي إلى العمل الوطني

٧٣– تمثل هذه الخطة وثيقة عملية وحيوية ستفيد على أفضل نحو في تيسير العمل المشترك والمنسق عندما يستخدمها الشركاء في عملية التعليم للجميع كمرجع في الحوار وفي بناء التعاون.

٧٤– إن ساحة العمل الرئيسية لبرنامج التعليم للجميع تقع على المستوى الوطني، حيث يتم تنفيذ الأنشطة ضمن سياق السياسة والخطة التعليمية لكل بلد. وتوفر خطة العمل هذه إطارا متماسكا لقيام الوكالات الدولية بعمل منسق ومتكامل لدعم التنفيذ على المستوى القطري. وبالنظر إلى الاحتياجات والاحتمالات غير المتناهية، فإن مجالات التركيز الاستراتيجي ترشد إلى كيفية تحديد الجهة التي يستهدفها الدعم. وقد اعتبرت المجالات الخمسة لدعم العمل الوطني في العديد من النقاشات التي جرت بشأن التعليم للجميع مجالات أساسية لتعزيز وتنفيذ برنامج التعليم للجميع ضمن كافة السياقات.

٧٥– أما الأولويات المحددة، بمراحلها وتوقيتها وأساليبها ونهوجها وتكاليفها واعتماداتها المالية، فسوف تحدد على المستوى القطري حسب السياق.

٧٦– وسوف ينجم تنسيق الدعم على المستوى الوطني من الالتزام بحوار منتظم، ومركز، وعالي الجودة، على المستوين الوطني والدولي. فعلى المستوى الوطني، تلتزم الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف بمراعاة درجة أكبر من التنسيق والاتساق والتوافق مع الأولويات الوطنية في إطار العمليات الإنمائية الأوسع نطاقاً، لاسيما إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وإن قيام حوار على هذا المستوى بقيادة الحكومة وبمشاركة كافة الأطراف المعنية بعملية التعليم للجميع، سيمثل الركيزة الأساسية للتعاون. وعلى المستوى الدولي، فإن الحوار سيكفل التكامل والتعاضد بين البرامج شريطة أن تنقل الوكالات إلى ممثليها على المستوى الوطني معلومات عن هذا الحوار والروح التي تحدوه.

٧٧– وتمثل مسؤوليات تنسيق مجمل جهود التعليم للجميع ومساهمات كل وكالة فيها، جزءا لا يتجزأ من هذه الخطة التي لا تفرض حلولا أو أنشطة معينة؛ وإنما تقترح عمليات ومجالات عمل لتقديم الدعم على المستوى الوطني، تدرج في نهاية كل قسم، ويمكن أن تكون محوراً لاستهلال الحوار.

مشروع القرار

٧٨– قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بالقرار ١٧١م ت/٧ والقرار ٣٣م/١٥؛

٢ – **ويذكّر أيضاً** بالاستعراض الاستراتيجي للتعليم للجميع (الوثيقة ١٧٠م ت/٨) واستراتيجية اليونسكو للتعليم للجميع للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥ (الوثيقة ١٧١م ت/٨)،

٣ – **وقد درس** الوثيقة ١٧٤م ت/٩،

٤ – **يشكر** المدير العام على الجهود المبذولة لإعداد خطة العمل العالمية لتحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ والخطط التنفيذية المناظرة التي تتصل بالأهداف الاستراتيجية لليونسكو؛

٥ – **ويحيط علماً** بالخطوات المتخذة لتكثيف المشاورات والحوار على مستوى عال مع جميع الأطراف الدولية الرئيسية المعنية، وبوجه خاص عقد اجتماع لرؤساء الوكالات الخمس التي نظمت مؤتمري جومتيين وداكار بحلول منتصف عام ٢٠٠٦ لمناقشة خطة العمل العالمية وإقرارها إن أمكن؛

٦ – **يرحب** بخطة العمل المقترحة المعنونة خطة العمل العالمية لتحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، **ويطلب** من الدول الأعضاء أن تواصل حث أهم الأطراف المعنية الدولية من خلال هيئاتها الرئاسية على دعم اليونسكو بصفة مستمرة فيما تبذله من جهود لمواصلة إعداد خطة العمل العالمية وضمان تنفيذها بنجاح؛

٧ – **ويلاحظ** أن المدير العام قد شرع في إعداد الإطار الإداري لبرنامج تعليمي لامركزي موجه نحو تحقيق النتائج؛

٨ – **يطلب** من المدير العام اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرات اليونسكو على تنفيذ خطة العمل العالمية لتحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥؛

٩ – **كما يطلب** من المدير العام إبلاغ المجلس التنفيذي بصفة منتظمة بما قد يلزم من موارد خارجة عن الميزانية لتنفيذ خطة العمل العالمية لتحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك الإطار الإداري السالف الذكر؛

١٠– **ويدعو** المدير العام إلى إعلام المجلس التنفيذي بصفة منتظمة بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية والإطار الإداري الجديد.

الملحق ١

الجدول الزمني

يتألف الجدول الزمني من ثلاثة أجزاء هي:

- الجزء ١ ويبين الأحداث المنتظمة، ذات الوتيرة السنوية أساساً، التي إما تسهم بشكل مباشرٍ في تنسيق أنشطة التعليم للجميع وإما توفر فرصة لربط التعليم للجميع بالبرامج الإنمائية الأوسع نطاقاً؛
- الجزء ٢ ويبين الجدول الزمني للسنوات الخمس ٢٠٠٦–٢٠١٠، ويتضمن الأحداث والاتجاهات والتعهدات المتصلة بالتعليم للجميع؛
- الجزء ٣، وهو جزء ما زال من المتعين إعداده، وسيعرض الأنشطة المنفذة في مجال التعليم للجميع في السنوات الأخيرة ٢٠١١–٢٠١٥.

الجزء ١ – الاجتماعات والأحداث والأنشطة المنتظمة

المجالات		الاجتماعات والأحداث والأنشطة المنتظمة	
بناء التحالفات والزخم السياسي	**الاجتماعات المتصلة بالتعليم للجميع**	التنسيق الدولي فريق العمل المعني بالتعليم للجميع (اجتماع سنوي) الفريق الرفيع المستوى (اجتماع سنوي) اجتماع الشراكة في مبادرة المسار السريع (اجتماع سنوي) الاجتماعات التقنية لمبادرة المسار السريع (اجتماعات نصف سنوية) الاجتماعات الإقليمية (مكتب اليونسكو في بانكوك، منتدى وزراء جنوب آسيا المعني بالتعليم للجميع) الاجتماع الوزاري للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (اجتماع نصف سنوي) المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية	التنسيق الإقليمي مشروع التربية الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي (بريلاك) مؤتمر وزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية مؤتمر وزراء التربية الافريقيين اللجنة الإقليمية المختصة بالتربية في آسيا والمحيط الهادي برنامج آسيا والمحيط الهادي للتعليم للجميع الشراكات المعنية بموضوعات محددة مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات تعليم سكان الريف الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في أوضاع الطوارئ

المجالات		الاجتماعات والأحداث والأنشطة المنتظمة	
	الأحداث الرئيسية الأخرى المتصلة بالترويج للتعليم للجميع	اجتماعات دولية مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً (تموز/يوليو) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برنامج التربية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مكتب التربية الدولي – المؤتمر الدولي للتربية المنتدى الاقتصادي العالمي (كانون الثاني/يناير) لجنة حقوق الإنسان لجنة وضع المرأة لجنة حقوق الطفل مؤتمر اوكسفورد الدولي المعني بالتعليم والتنمية مؤتمر جامعة هارفارد	مؤتمر جامعة ستانفورد لشؤون التعليم جمعية التربية المقارنة والدولية المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة الرابطة البريطانية للتربية الدولية والمقارنة اجتماعات إقليمية منتديات برلمانية والشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد) رابطة تطوير التعليم في افريقيا الاتحاد الافريقي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
	اجتماعات الوكالات	اجتماعات الهيئات الرئيسية المجلس التنفيذي لليونسكو (مرتان – في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر) والمؤتمر العام لليونسكو (مرة كل سنتين – في تشرين الأول/أكتوبر) لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (مرتان – في الربيع في آذار/مارس – نيسان/أبريل، والخريف – في أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر) المجلس التنفيذي لليونيسيف (ثلاث مرات – في كانون الثاني/يناير، وحزيران/يونيو، وأيلول/سبتمبر) المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان (دورتان عاديتان في نيويورك – في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ودورة سنوية في جنيف – في أيلول/سبتمبر)	
الاتصال والترويج		الأحداث أسبوع التعليم للجميع الأيام الدولية اليوم الدولي للغة الأم (٢١ شباط/فبراير) اليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس) يوم افريقيا (٢٥ أيار/مايو)	اليوم الدولي لمحو الأمية (٨ أيلول/سبتمبر) اليوم العالمي للمعلمين (٥ تشرين الأول/أكتوبر) اليوم العالمي للأيدز (١ كانون الأول/ديسمبر) يوم الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب (١٩ كانون الأول/ديسمبر)
الرصد		التقارير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (سنوي – تشرين الثاني/نوفمبر) التقرير المرحلي لمبادرة المسار السريع (سنوي – تشرين الثاني/نوفمبر) الدليل السنوي عن التعليم في العالم الذي يصدره معهد اليونسكو للإحصاء (سنوي)	

الجزء ٢: الجدول الزمني (٢٠٠٦–٢٠١٠)

المجالات		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
بناء التحالفات والزخم السياسي	**الاجتماعات المتصلة بالتعليم للجميع**	اجتماعات فريق العمل المعني بالتعليم للجميع، والفريق الرفيع المستوى (مصر) ومبادرة المسار السريع مجموعة البلدان ذات الأعداد الضخمة من السكان (المكسيك) اجتماع رؤساء الوكالات المعني بخطة العمل العالمية	إعادة ترتيب تسلسل اجتماعات فريق العمل المعني بالتعليم للجميع، والفريق الرفيع المستوى، وإصدار التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع المؤتمر التاسع لوزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية	مجموعة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان		مجموعة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان
	الأحداث الرئيسية الأخرى	مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً (روسيا) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لجنة وضع المرأة (آذار/مارس) لجنة حقوق الإنسان اجتماعات اللجنة الاستشارية العالمية لمبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاتحاد الافريقي	مؤتمر اوكسفورد الدولي			
	اجتماعات الوكالات			المؤتمر العام لليونسكو (الدورة الرابعة والثلاثون)		المؤتمر العام لليونسكو (الدورة الخامسة والثلاثون)

المجالات		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
البحوث والأعمال المتصلة بالسياسات		تحديد المجالات الرئيسية واستهلال البحوث (اليونسكو) إنشاء واستيفاء قاعدة بيانات (اليونسكو ؟؟؟)				
بناء القدرات		أنشطة اليونسكو في مجال بناء القدرات استعراض إطار/نموذج لبناء القدرات (اليونسكو) صندوق تنمية برامج التعليم/مبادرة المسار السريع أنشطة بناء القدرات التي ينفذها البنك الدولي ومعاهده				
الاتصال والترويج		أسبوع التعليم للجميع (المعلمون) وضع استراتيجية اليونسكو للترويج والاتصال في مجال التعليم للجميع وضع استراتيجية مبادرة المسار السريع في مجال التعليم للجميع	تحقيق التواؤم بين استراتيجية الاتصال في مجال التعليم للجميع واستراتيجية المسار السريع في مجال التعليم للجميع			
الرصد		التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة) استعراض التقدم المحرز في مجال التعليم للجميع التخطيط لتوسيع نطاق أنشطة الرصد (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، معهد اليونسكو للإحصاء، اليونسكو)	التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (استعراض عالمي) الاستعراض العالمي للتقدم المحرز في مجال التعليم للجميع			

المجالات		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
تعبئة الموارد	**المساعدة الإنمائية الرسمية**	التعهدات زيادة المعونة المقدمة من مجموعة البلدان الثمانية الكبرى وغيرها من الجهات المانحة بمقدار ٥٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠١٠ (زيادة سنوية متوسطة نسبتها ١٢,٢٪ بالقيمة الحقيقة) إلغاء الديون المتعددة الأطراف لمن يستحق ذلك من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون				تساهم البلدان المرتفعة الدخل بنسبة ٠,٥٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مشروع الألفية)
	المساعدة الإنمائية الرسمية لمجال التعليم	مضاعفة المستويات الحالية من المساعدة الإنمائية المقدمة من الجهات المانحة إلى مجال التعليم تخصيص مبلغ يتراوح بين ٧ و٨ مليارات دولار/في السنة لافريقيا (لجنة افريقيا) إنشاء فريق عمل معني بمقايضة الديون بالتعليم (اليونسكو)				
	الموارد المحلية	زيادة النسبة المخصصة للتعليم والتعليم الأساسي في الميزانيات الوطنية إلغاء الرسوم المدرسية				

المجالات		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
	مبادرة المسار السريع	مبادرة المسار السريع ١٨ بلداً (من ٨١ بلداً تستحق الحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية) ذات خطط قطاعية تم تقيمها وإقرارها + ١١بلداً إضافياً (تكاليف برامج ٢٠٠٥–٢٠٠٨: ٤,٢ مليار دولار/في السنة – توقعات المساهمات المقدمة من الجهات المانحة: ٤٥٠ مليون دولار/في السنة من خلال القنوات الاعتيادية والصندوق الحافز وأموال محلية نسبتها ٧٦٪)	٨ بلدان إضافية	٧ بلدان إضافية		
		الصندوق الحافز التابع لمبادرة المسار السريع ٤٥ مليون دولار – ٧ بلدان مع تخصيص مبلغ آخر قدره ١٢٢,٥ مليون دولار لصالح ٩ بلدان	٢٩٢ مليون دولار (٢٠٠٣–٢٠٠٧)			
		صندوق تنمية البرامج التعليمية ٢١,٨٣ مليون دولار (تعهدات)	٢,٠٩ مليون دولار (تعهدات)			
	فعالية المعونة	تنشيط المنتديات الوطنية المعنية بالتعليم للجميع (اليونسكو) إعداد مذكرة توجيهية بشأن دعم قطاع التعليم؟ (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) تنفيذ إعلان باريس تنفيذ خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية				
	الدور التنسيقي الريادي لليونسكو	إصلاح إدارة قطاع التعليم تعزيز دور المنظمة كمركز لتبادل المعلومات ودورها كهيئة تقنينية تعزيز العمليات والقدرات الميدانية للمنظمة	تعزيز دور المنظمة كمركز لتبادل المعلومات ودورها كهيئة تقنينية إعادة هيكلة الأنشطة الميدانية للمنظمة وبناء قدراتها الميدانية			

الجزء ٣ – الجدول الزمني (٢٠١٠–٢٠١٥) – سيستكمل هذا الجزء فيما بعد

الملحق ٢

الشراكات الدولية في مجال التعليم للجميع

عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية

من شأن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢)، الذي أعلنته أيضاً الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن يولد، ضمن إطار التعليم للجميع، زخماً يمكن النساء والرجال والناس في كل مكان ومن جميع الأعمار من الإلمام بالقراءة والكتابة لتكونا أداة للتعلّم ووسيلة للمشاركة في حياة المجتمع بطرق تلائم الواقع المحلي وتفسح فرصاً أوسع نطاقاً. وتعد اليونسكو هي الوكالة المنسقة لهذا العقد، كما هو الحال بالنسبة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ويرتكز هذا العقد بالمثل على المشاركة الواسعة لشتى الشركاء.

عقد الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة

يرمي عقد الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤)، الذي أعلن بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى ترويج قيم التنمية المستدامة وأنماط السلوك المعززة لها من خلال المضامين التعليمية وعملية التعليم على حد سواء. وتسعى أنشطة التعليم للجميع إلى إتاحة فرص تعلّم يوفر لها العقد المثل الأخلاقي والمضمون التربوي في آن معاً. وتعد اليونسكو هي الوكالة المنسقة للعقد الذي تعنى به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة جميعاً والذي يتطلب مشاركة فعالة من جانب الحكومات والمجتمع المدني، بدءاً من المستوى الوطني وانتهاء بمستوى المجتمع المحلي.

البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

توفر خطة عمل البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، ما يلي: (١) تعريف للتثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل النظام المدرسي استناداً إلى مبادئ متفق عليها دولياً؛ (٢) دليل سهل الاستخدام لإعداد و/أو تحسين برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل النظام المدرسي، باقتراح أنشطة ملموسة تنفذ على المستوى الوطني؛ (٣) دليل مرن يمكن تطويعه لمختلف السياقات والأوضاع.

شراكات المجتمع المدني

المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم للجميع شريك تحاوري رئيسي لليونسكو تيسر مشاركة المجتمع المدني في متابعة منتدى داكار؛ وتربط هذه المشاورة ما يزيد على ٦٠٠ منظمة غير حكومية وشبكة دولية وإقليمية ووطنية.

والحملة العالمية من أجل التعليم هي مبادرة للمجتمع المدني وتحالف يضم أعضاء أقوياء من نقابات المعلمين والمنظمات غير الحكومية الأخرى وهي تسعى بشكل نشيط لدى الأوساط المانحة الدولية من أجل تعبئة مزيد من الموارد لصالح التعليم للجميع، وذلك مثلاً من خلال التنظيم السنوي لأسبوع العمل العالمي لصالح التعليم للجميع.

مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات

يقوم الشركاء في مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات بتعبئة الموارد لصالح مشروعات محددة ولصالح البرامج القطرية على حد سواء وكذلك لصالح أنشطة نظمية واسعة النطاق ترمي إلى التأثير في نظام التعليم ككل. وتقود

اليونيسيف هذه المبادرة وتوفر خدمات الأمانة الخاصة بها، ويضم الشركاء فيها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

توفير التعليم لسكان الريف

معظم الفئات المحرومة من فرص التعلّم العالي الجودة والمرتبط بالاحتياجات توجد في المناطق الريفية. وتركّز هذه الشراكة على احتياجات التعلّم المحددة لسكان الريف، من حيث فرص الانتفاع بالتعلّم وجودته وبيئته ونتائجه، وذلك لكل من الكبار والصغار. كما تستهدف تحسين القدرات المؤسسية على تخطيط وتنفيذ التعليم الموفر لسكان الريف. وتتشارك منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو في قيادة هذه المبادرة التي تضم طائفة واسعة من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين على المستويين الدولي والوطني.

تركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعالة

توفر مبادرة "تركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعالة" إطاراً عاماً تتعاون ضمنه الوكالات الدولية والمجتمع المدني والأطراف الأخرى على تقوية الروابط بين الصحة المدرسية والتعليم الجيد المستوى. وفي إطار هذه المبادرة، يعمل الشركاء فرادى ومجتمعين على إنتاج أدوات وموارد لتحسين الصحة المدرسية، تشمل توفير التدريب اللازم للعاملين الصحيين والمعلمين. كما يستجيب الشركاء في هذه المبادرة للطلبات القطرية بالإسهام في وضع السياسات ذات الصلة وبناء القدرات دعماً لبرامج الصحة المدرسية. وتوظف المبادرة جوانب القوة التي تتمتع بها كل وكالة شريكة وتسعى إلى إشراك وزراء الصحة والتربية في حوار على المستوى الوطني.

تعليم المعوقين

تعد الإعاقة سبباً للفقر ونتيجة له في آن واحد، وتستهدف هذه الشراكة المساعدة على ضمان حق المعوقين في التعليم وفي الانتفاع من أهداف إطار عمل داكار. وتضم هذه المبادرة وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المعوقين الدولية والوطنية، وعدداً من الجهات المانحة. ويتشارك في توفير خدمات الأمانة جامعة أوسلو واليونسكو، ويسعى الشركاء إلى تشجيع راسمي السياسات والمنظمات غير الحكومية على العمل بصورة مباشرة وفي شراكة وثيقة مع المنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية التي تضم وتمثل المعوقين وأسرهم.

المعلمون وجودة التعليم

ترتكز هذه المبادرة على الدور الحاسم الذي يؤديه المعلمون في توفير التعليم الجيد المستوى وعلى ضرورة العناية بأوضاع المعلمين وظروفهم. وتستهدف هذه المبادرة تيسير الحوار بين المعلمين ومؤسساتهم ورابطاتهم بشأن تعزيز التعليم الجيد المستوى والتعلّم السليم، وتستند إلى مبادرات ثلاثة شركاء هم: منظمة العمل الدولية، والاتحاد العالمي للمعلمين، واليونسكو.

التعليم في حالات الطوارئ والأزمات

تستهدف الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، المنظمة بطريقة منفتحة ومرنة، الوصول إلى المعلمين الذين يعملون في شتى أرجاء العالم في حالات الطوارئ والأزمات. وتسعى هذه الشبكة إلى تيسير انتفاع جميع المتضررين من حالات الطوارئ أو الأزمات أو الاضطرابات المزمنة بالتعليم العالي الجودة، وكفالة إتمامهم له. كما تعزز الاتصال والتعاون بين الوكالات من أجل تحسين الاستجابة للاحتياجات التعليمية في حالات الطوارئ. وتضم هذه الشراكة، التي يوجد مقر أمانتها داخل اليونسكو، طائفة واسعة من المنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف والممثلة للمجتمع المدني.

الملحق ٣

أين تستطيع البلدان أن تجد الدعم في مجال محو الأمية؟

يبين هذا الجدول الدعم الذي يمكن للبلدان أن تتوقع الحصول عليه في مجال محو الأمية من الأطراف الخمسة المعنية بالتعليم للجميع في منظومة الأمم المتحدة. ولا يسعى هذا الجدول إلى توفير وصف شامل لكل ما تفعله الوكالات الخمس في هذا الميدان. كما أنه لا يسعى إلى تغطية كل الاحتياجات القطرية في مجال محو الأمية. بل إن الغرض منه هو تحديد المجالات التي تستطيع فيها وكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم، والإشارة إلى أوجه التكامل وكذلك إلى الفجوات أينما وجدت. ويمكن إيراد مثل هذا الوصف أيضاً بالنسبة لأهداف التعليم للجميع الأخرى، وذلك مثلاً في مجالات التكافؤ والمساواة بين الجنسين، والتعليم الابتدائي، والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة. وقد اخترنا أن نركز هنا على محو الأمية لأنه موضوع التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٦.

مجالات تقديم الدعم لأنشطة محو الأمية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	اليونسكو	صندوق الأمم المتحدة للسكان	اليونيسيف	البنك الدولي
إسداء المشورة في تخطيط أنشطة محو الأمية وإدارتها وتمويلها على الصعيد الوطني في إطار الخطط الخاصة بقطاع التعليم وخطط التنمية الوطنية		نعم، من خلال المقر والمكاتب الميدانية والمعاهد	نعم	نعم	نعم
الإسهام في صياغة السياسات المتعلقة وذلك مثلاً فيما يخص: ▪ اللغات في مجال التعليم ▪ العلاقة بين محو الأمية والقضايا الأخرى (أوجه التفاوت بين الجنسين، والصحة، ...)		نعم، وذلك مثلاً من خلال مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات.	نعم، وخاصة بشأن الروابط بين محو الأمية والقضايا الصحية وتنظيم الأسرة.	نعم، وخاصة فيما يتعلق بتعليم الفتيات، وكذلك النساء، والشباب والأطفال غير الملتحقين بالمدارس في حالات الطوارئ.	نعم
دعم المشروعات والبرامج		نعم، وذلك مثلاً من خلال مراكز التعلّم المجتمعية في آسيا.	نعم، تشمل برامج تحسين الصحة وتنظيم الأسرة، في كثير من الأحيان، أنشطة لمحو الأمية.	نعم	نعم
بناء القدرات التقنية ▪ إعداد المعلمين ▪ تدريب الإداريين والمديرين		نعم، وذلك مثلاً من خلال مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات.		نعم، وخاصة فيما يتعلق بإعداد المعلمين وتدريب القائمين على رعاية الأطفال	نعم

مجالات تقديم الدعم لأنشطة محو الأمية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	اليونسكو	صندوق الأمم المتحدة للسكان	اليونيسيف	البنك الدولي
تهيئة بيئة مواتية للتعلّم ▪ سياسة قطاع الكتاب ▪ تطوير الكتب المدرسية والمواد المستخدمة في التعلّم ▪ النهوض بالصحافة غيرها من وسائل الاتصال، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال	نعم، من خلال تعزيز المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.	نعم، مثلاً المواد المستخدمة في التعلّم.			نعم، وخاصة فيما يتعلق بسياسة قطاع الكتاب وتوفير الكتب المدرسية
الدعم المالي ▪ القروض ▪ المنح ▪ الأموال الابتدائية	نعم، تقديم المنح إلى مشروعات قد تضم أنشطة لمحو الأمية، وذلك مثلاً في إطار الموضوع المستعرض الخاص بتعميم المنظور الجنساني. ولكن يلاحظ أن محو الأمية والتعليم لا يعدان في الوقت الحاضر من المجالات الرئيسية التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	نعم، في شكل منح وأموال ابتدائية. كان متوسط الالتزام السنوي بأنشطة محو الأمية في الميزانية العادية خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٥ يبلغ ٠٠٠ ٨٢٩ ٢ دولار. ووصل متوسط الإنفاق السنوي من الموارد الخارجة عن الميزانية خلال الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٣ إلى ٠٠٠ ٠٨٧ ٥ دولار (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٦)	نعم، تقديم منح للمشروعات والبرامج التي تنفذ أنشطة لمحو الأمية تقترن بتوفير معلومات عن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.	نعم، في شكل منح. وصل متوسط التمويل السنوي (الإنفاق) لأنشطة محو الأمية خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٣ إلى ٠٠٠ ٨٠٣ ٢ دولار (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٦)	نعم، في شكل قروض ومنح وإلى حد كبير في سياق تمويل الخطط الخاصة بقطاع التعليم وخطط التنمية الوطنية. ووصل متوسط التمويل السنوي (الإنفاق) لأنشطة محو الأمية خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٣ إلى ٠٠٠ ٠٨٩ ١١ دولار (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٦)
بناء الشراكات ▪ مع المجتمع المدني ▪ مع القطاع الخاص ▪ مع الجهات المانحة		نعم، من خلال مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات، ومع المجتمع المدني من خلال المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم للجميع.	نعم	نعم	نعم

مجالات تقديم الدعم لأنشطة محو الأمية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	اليونسكو	صندوق الأمم المتحدة للسكان	اليونيسيف	البنك الدولي
تنسيق الأنشطة الدولية	نعم، بوصفه المنسق الرئيسي لوكالات الأمم المتحدة على المستوى القطري.	نعم، بوصفها الوكالة الرائدة لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وعملية التعليم للجميع.			
الرصد والتقييم	نعم، من خلال تقريره السنوي المعنون *تقرير التنمية البشرية*. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محو الأمية كأحد مؤشرات للرقم الدليلي للتنمية البشرية.	نعم، من خلال برنامج تقييم ورصد محو الأمية، والتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ونظم المعلومات الخاصة بإدارة التعليم غير النظامي، ومعهد اليونسكو للإحصاء	نعم، من خلال تقريره السنوي المعنون *حالة السكان في العالم*.	نعم، من خلال تقريرها السنوي المعنون *حالة الأطفال في العالم*.	نعم، من خلال تقريره السنوي المعنون *تقرير التنمية في العالم*.
الترويج		نعم، وذلك مثلاً من خلال التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ومبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات، ومن خلال اليوم الدولي لمحو الأمية والجوائز الدولية لمحو الأمية	نعم، من خلال تقريره المعنون *حالة السكان في العالم* وغيره من المطبوعات.	نعم، من خلال تقريرها السنوي المعنون *حالة الأطفال في العالم*.	نعم، وذلك مثلاً من خلال تقريره السنوي المعنون *تقرير التنمية في العالم*.
البحوث		نعم			نعم
تبادل المعلومات		نعم، وذلك مثلاً من خلال البوابة المخصصة لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية على شبكة الانترنيت.			نعم

الملحق ٤

مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات

<table>
<tr><td>الهدف</td><td colspan="5">زيادة نسب معرفة القراءة والكتابة لخدمة التنمية بالتركيز بصورة غير مباشرة على أهداف التعليم للجميع الستة كلها وبصورة مباشرة على هدفي التعليم للجميع ٣ و٤ والهدف رقم ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر.
الهدف ٤: تحقيق تحسين بنسبة ٥٠٪ في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥
الهدف ٣: ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة</td></tr>
<tr><td>الفئات المستهدفة</td><td colspan="5">٣٥ بلداً تقل فيها مستويات معرفة القراءة والكتابة عن ٥٠٪ أو تضم ١٠ ملايين نسمة أو أكثر يفتقرون إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة. والفئات المستهدفة هي الأميون المستبعدون من التعليم ولا سيما: الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس؛ والراشدين، وخاصة النساء والفتيات.</td></tr>
<tr><td>الغايات</td><td colspan="2">تعزيز السياسات والممارسات المتصلة بمحو الأمية ضمن الأطر الوطنية الراهنة في مجالي التعليم والتنمية.</td><td colspan="3">تزويد الفئات المستهدفة بفرص لتعلّم القراءة والكتابة بطريقة جيدة ومثمرة ترتبط ببرامج التنمية.</td></tr>
<tr><td>استراتيجية التنفيذ</td><td colspan="5">ينبغي أن يتكامل تنفيذ المبادرة وآلية دعمها الخارجي بصورة كاملة مع عملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع احترام ملكية كل بلد لهذه المبادرة. وسيجري كل بلد، بالتعاون مع اليونسكو وشركائها، تقديراً للاحتياجات من أجل الوقوف على الفجوات في مجالات مثل صياغة السياسات، والبرامج، والموارد البشرية والمالية، والبيانات والمعلومات. وسيعقب ذلك إعداد البرامج القطرية للمبادرة التي ستشكل وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق أهداف المبادرة.</td></tr>
<tr><td>مجالات التركيز الاستراتيجي*</td><td>١ – الترويج والاتصال من أجل زيادة الالتزام العام والسياسي للأطراف المعنية.</td><td>٢ – تقديم مساعدة تقنية من أجل وضع سياسة محو الأمية، مع التركيز على الصلات مع الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، والصحة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان.</td><td>٣ – بناء القدرات الوطنية على إدارة برامج محو الأمية ورصدها وتقييمها، وعلى تقدير نتائج أنشطة محو الأمية.</td><td>٤ – ترويج التجديدات من خلال البحوث وتبادل الممارسات الجيدة، بمشاركة الجامعات ومنظمات المجتمع المدني</td><td>٥ – تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين بلدان الجنوب، وإنشاء شبكات لتعلّم القراءة والكتابة.</td></tr>
<tr><td>الإطار الزمني**</td><td colspan="5">٢٠٠٥: المرحلة التحضيرية: (أ) إعداد الدراسات القطرية الموجزة؛ (ب) وضع البرنامج القطري للمبادرة
١ – إعداد الدراسات القطرية الموجزة – الأهداف: (أ) جمع بيانات أساسية عن الحالة القطرية في مجال محو الأمية والتعليم غير النظامي أي تحديد أطر السياسات والأطر المؤسسية، والبرامج الأساسية لمحو الأمية والممارسات الجيدة في هذا المجال، ومقدمي الخدمات والشركاء؛ (ب) تحديد الفجوات الرئيسية والاحتياجات ذات الأولوية في مجال محو الأمية؛ (جـ) توفير أساس للاختيار القطري للمراحل التشغيلية استناداً إلى المعايير المقررة.
٢ – اختيار الدفعة الأولى التي تضم ما بين ٥ إلى ١٠ بلدان وإجراء بحوث معمقة وتقدير دقيق إلى الاحتياجات، توضع استناداً إليهما خطة التشغيل القطرية.
٣ – إقامة شراكة على المستويين الوطني والدولي وشبكة مشتركة بين الوكالات لمحو الأمية. وتنظيم اجتماع سنوي</td></tr>
</table>

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مرحلة التنفيذ الأولى									
١١ بلداً لمرحلة التنفيذ الأولى هي: مالي والنيجر ونيجيريا والسنغال ومصر والمغرب والسودان واليمن وبنغلاديش وباكستان وهاييتي	وضع البرنامج القطري	إعداد البرامج القطرية	**مرحلة التنفيذ الثانية**						
			مرحلة التنفيذ الثالثة						
				تقييم المبادرة في منتصف المدة			تعزيز تنفيذ المبادرة عن طريق استعراض نتيجة التقييم في منتصف المدة وتبادل الخبرات بين ٣٤ بلداً		
							التقييم العام		

تيسير تبادل التعلم بين البلدان المشاركة في التنفيذ وغير المشاركة فيه عن طريق البوابة المخصصة لمحو الأمية على الانترنيت كنشاط مستمر فيما يخص البلدان الأربعة والثلاثين كلها. ويتعين تقديم دعم كاف للبلدان التي لم تشملها جولة التنفيذ. ويمكن أن يشمل هذا دعماً أولياً للاضطلاع بالعمل الترويجي وتعزيز السياسات ذات الصلة

أنشطة الرصد والتقييم. إعداد تقارير عن مستويات معرفة القراءة والكتابة التي تم تحقيقها من خلال الشراكات والشبكات المشتركة بين الوكالات، وعقد اجتماعات سنوية للشبكة المشتركة بين الوكالات.

* ستكون الأنشطة بالضرورة خاصة بكل بلد على حدة وستبين تفاصيلها في خطط التنفيذ القطرية المستندة إلى الأولويات الوطنية. ولذا تعد قائمة الأنشطة ذات طابع إرشادي فحسب.

** من المقرر إدراج البلدان في مرحلة التنفيذ على النحو الموصوف، غير أن اليونسكو ستظل مرنة في إدراج بلدان جديدة في مرحلة التنفيذ تبعاً لتوافر التمويل وحالة الاستعداد.

الملحق ٥

مبادرة إعداد المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء

<table>
<tr><td>الهدف</td><td colspan="10">على المستوى القطري: ربط السياسات المتعلقة بالمعلمين بالأهداف الإنمائية الوطنية؛ تحسين نوعية إعداد المعلمين؛ التوسع في حشد المعلمين واستبقائهم؛ النهوض بوضع المعلمين وظروف عملهم.</td></tr>
<tr><td>الفئات المستهدفة</td><td colspan="10">٤٦ حكومة في افريقيا جنوب الصحراء؛ مؤسسات إعداد المعلمين ومدربو المعلمين؛ المعلمون وغيرهم من العاملين في مجالات التعليم الرئيسية: مديرو المدارس، مدربو المدربين، مفتشو المدارس، ومن إليهم؛ معلمو التعليم غير النظامي.</td></tr>
<tr><td>آليات التنفيذ</td><td colspan="10">(١) تجميع المعلومات بصورة فعّالة على المستوى الوطني (تقييم أوضاع إعداد المعلمين على المستوى الوطني؛ تحديد الأولويات القطرية فيما يتعلق بإعداد المعلمين؛ تقييم أدوار وأنشطة الجهات المانحة وسائر وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية، وقياس تأثيرها).
(٢) تعيين أخصائي تربوي يعمل كل الوقت على الصعيد القطري لتوجيه "المبادرة" لمدة أربع سنوات من أجل تحقيق الاستدامة والتملك.
(٣) الاضطلاع بانتظام بعمليات الرصد وإعداد التقارير.
(٤) التعاون مع مبادرتي اليونسكو الرئيسيتين الأخريين: مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات، المبادرة العالمية بشأن فيروس ومرض الأيدز والتعليم.</td></tr>
<tr><td>حالة التنفيذ</td><td colspan="10">جرى التدشين الرسمي للمبادرة واعتماد خطة عمل لها في اجتماع للخبراء رفيع المستوى عقد في اليونسكو (باريس، ١٩–٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥). تلقت اليونسكو مقترحات بشأن تعيين منسقين وطنيين "للمبادرة" واضطلعت بتقييمها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. سيقوم قسم التعليم العالي بالتعاون مع المكتب الإقليمي لليونسكو في داكار ومعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا، بتنظيم أول اجتماع للمنسقين الوطنيين للمبادرة الذين يمثلون مجموعة البلدان السبعة عشر المرجعية الأولى، وذلك في الفترة من ٩ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٦، بهدف مناقشة خطط عمل وطنية بشأن "المبادرة" والشروع في تحديدها.</td></tr>
<tr><td>النتائج المتوقعة</td><td colspan="10">النتائج المتوقعة لكل بلد في كل دورة من دورات الأعوام الأربعة: (١) وضع خطة شاملة لإعداد المعلمين، تتضمن كلا من التعليم النظامي وغير النظامي، باعتبارها جزءا من الخطط القطاعية للتعليم على الصعيد الوطني؛ (٢) تحسين نوعية إعداد المعلمين في المؤسسات المعنية عن طريق رفع مستوى المناهج الدراسية وطرق التعليم، ولا سيما في المواد ذات الأولوية مثل الوقاية من فيروس ومرض الأيدز ومحو الأمية وتقنيات المعلومات والاتصال؛ (٣) اعتبار النقص الحاد في أعداد المعلمين ووضع المعلمين قضية إنمائية وطنية رئيسية، تعالجها الحكومات وتدعمها الجهات المانحة؛ (٤) إدراج وتطبيق المعايير الدولية المتفق عليها والسياسات الوطنية المتعلقة بالوقاية من الفيروس والمرض في مناهج إعداد المعلمين. ملاحظة: تتسم النتائج المتوقعة السابق بيانها بالطابع العام؛ وسوف تكون هناك نتائج معيّنة لكل بلد بحسب مجالات التدخل الخاصة التي يود البلد أن تضطلع فيه اليونسكو بدور حفاز.
بحلول عام ٢٠١٥ ستكون اليونسكو قد شاركت مشاركة فعالة في بلدان جنوب الصحراء المعنية من أجل رفع مستوى سياساتها المتعلقة بالمعلمين ومؤسساتها وبرامجها الخاصة بإعداد المعلمين في مستوى البلدان الملتزمة بتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع، وأهداف الحدّ من وطأة الفقر.</td></tr>
<tr><td>الإطار الزمني</td><td>٢٠٠٦</td><td>٢٠٠٧</td><td>٢٠٠٨</td><td>٢٠٠٩</td><td>٢٠١٠</td><td>٢٠١١</td><td>٢٠١٢</td><td>٢٠١٣</td><td>٢٠١٤</td><td>٢٠١٥</td></tr>
<tr><td>عدد البلدان والمراحل</td><td colspan="4">١٦ بلدا: اثيوبيا، أنغولا، بوركينا فاسو، تشاد، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، زامبيا، سييراليون، غانا، الكونغو، غينيا، مدغشقر، النيجر، نيجيريا.</td><td colspan="4">١٥ بلدا جديدا</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td colspan="2"></td><td colspan="3">٧ بلدان جديدة</td><td colspan="5">٨ بلدان جديدة</td></tr>
</table>

الملحق ٦

المبادرة العالمية بشأن فيروس ومرض الأيدز والتعليم التي تقودها اليونسكو

الأهداف	تستهدف المبادرة العالمية بشأن فيروس ومرض الأيدز والتعليم مساعدة البلدان في إعداد استجاباتها الشاملة في قطاع التعليم لمكافحة الفيروس والمرض، مع التركيز على الأطفال والنشء، ولا سيما أكثرهم عرضة للإصابة. وفي إطار الاستراتيجية الوقائية الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز، وبالتنسيق مع جميع الشركاء المعنيين في مجال التنمية، ستسهم المبادرة في تحقيق الأهداف الدولية الحالية، خاصة الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس ومرض الأيدز، وأهداف التعليم للجميع.		
الغايات	١ – مساعدة عدد من الحكومات في إعداد استجاباتها الشاملة في مجال التعليم لمكافحة فيروس ومرض الأيدز، مع التركيز على المصابين وعلى المعرضين للإصابة.	٢ – التخفيف من الآثار المترتبة على الإصابة بفيروس ومرض الأيدز في التعليم في عدة بلدان.	٣ – التصدي للأسباب الهيكلية التي تؤدي إلى سرعة التأثر بهذا المرض داخل بيئة التعلّم وحولها.
الأنشطة (٢٠٠٦–٢٠١٥)	١ – تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمبادرة كي تصبح متوافرة لجميع البلدان، بناء على طلبها، تيسيراً لتحديد أهم الاحتياجات التي يتعين تلبيتها لضمان التصدي للوباء باستجابة تعليمية شاملة وكاملة النطاق، وتيسيراً ودعماً لعملية سد هذه الفجوات.		
	٢ – مواصلة الترويج، في إطار آليات الأمم المتحدة ولا سيما برنامج المعني بالأيدز، لعملية التعليم للجميع ولإيجاد فهم أفضل للصلات بين الوباء ومدى توافر التعليم للجميع.		
	٣ – تحسين اتساق ومستوى وطبيعة الدعم الذي تقدمه اليونسكو لعمليات وأنشطة التعليم للجميع من خلال فهم طبيعة وآثار الفيروس والمرض، مع إيلاء عناية خاصة لجميع مجالات اختصاص اليونسكو المتصلة بالتعليم – أي الثقافة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والاتصال والمعلومات.		
	٤ – إعداد استراتيجية متعددة الجوانب تركز على أهمية التصدي للفيروس والمرض من أجل تحقيق التعليم للجميع.		
	٥ – بناء المعارف على الصعيد العالمي من شأنها أن تسهم في تحسين أساليب التخطيط وإدارة الموارد بمزيد من الفعالية وتحسين الممارسات، وذلك باتباع أساليب مثل مبادرة المسار السريع.		
	٦ – وضع استراتيجية تشاركية واسعة النطاق، في إطار كل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز وعملية التعليم للجميع، ترتبط بالشراكات القائمة في مجال التعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة من أجل تحقيق قيمة مضاعفة.		
	٧ – إجراء عمليات رصد وتقييم لما تحرزه من تقدم أشكال الاستجابة في مجال التعليم لمكافحة الوباء، مع إيلاء عناية خاصة لاستخدام آليات الرصد القائمة على المستوى القطري، والربط بتقرير رصد التعليم للجميع، وتحديد القيمة المضافة التي تجلبها اليونسكو بوجه خاص.		
	٨ – ضمان وضع تقارير بشأن المبادرة العالمية بشأن فيروس ومرض الأيدز والتعليم عن طريق آليات كل من التعليم للجميع وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز، بغية إبراز أهمية التعليم للجميع في المجتمعات المحلية التي تكافح الفيروس والمرض، وتعريف المجتمعات المحلية التي تعمل في مجال التعليم للجميع بما صادفته من نجاح واستخلصته من دروس المجتمعات المحلية التي تكافح الفيروس والمرض، وذلك تحقيقا للمنفعة المتبادلة.		
	٩ – مساعدة البلدان في تطوير قدراتها على النفاذ إلى مصادر التمويل، ولا سيما الأموال المرصودة لمكافحة الفيروس والمرض والمتاحة على المستوى القطري، من أجل الإسهام في تطوير نظم تعليمية محسّنة، تكون حساسة للوباء وتستجيب لمكافحته.		
	ملاحظة: في إطار حركة التعليم للجميع تقيم المبادرة العالمية بشأن فيروس ومرض الأيدز والتعليم روابط مع عناصر رئيسية أخرى من عناصر التعليم للجميع وتسهم فيها وتكمّلها، مثال ذلك عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ومبادرة إعداد المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء.		
حالة التنفيذ	بدأت هذه المبادرة في تنفيذ الأنشطة القطرية عام ٢٠٠٥. وقد اختيرت ستة بلدان على أساس رغبة الحكومات والمجتمعات الإنمائية واستعدادها، وكذلك مدى انتشار المرض والحاجة إلى المبادرة. ويجوز تعديل عدد البلدان بالزيادة أو النقصان وفقا لمستوى التمويل والمفاوضات القطرية. وستتعاون اليونسكو مع الشركاء في إعداد العمل التمهيدي في البلدان من أجل تحقيق ما يلي: • تصنيف البرامج والمشروعات الجارية؛ • استعراض الخطط القطاعية الوطنية والخطط المعنية بالفيروس والمرض وتعديلها بما يلزم؛ • دراسة جدول آليات المعونة الإنمائية؛ • استعراض الأهداف الوطنية وترتيبها على ضوء الوضع في كل بلد من البلدان؛ • تقييم الحاجات التي لم تتم تلبيتها لإيجاد استجابة شاملة لها في مجال التعليم؛ • تقييم وتحديد الحاجات المالية والموارد المحتملة. سوف يتم في عام ٢٠٠٦ إدراج ما يتراوح بين ١٠ بلدان و٢٠ بلدا.		

الملحق ٧

جودة التعليم – أهمية التعليم للجميع في القرن الحادي والعشرين

الأهداف	مساعدة الدول الأعضاء على تنمية تعليم جيّد. وستتمثل إحدى الطرائق الرئيسية في هذا الصدد في تحسين كل من المناهج الدراسية وتطوير الكتب المدرسية وإعداد المعلمين وبيئات التعلّم في إطار إصلاح شامل للنظم.
الغايات	(١) تحقيق توافق الآراء بين شركاء التعليم للجميع بشأن اتباع أساليب جديدة فيما يتعلق بالتعليم الجيد باعتباره جزءا لا يتجزأ من التعليم للجميع؛ (٢) تنمية التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والأمن البشري
الأنشطة (٢٠٠٦–٢٠١٥)	١ – توفير حيز للنقاش والقيام بدور حفاز بشأن هذا الموضوع، والاستعانة بمنتديات مثل اجتماع المائدة المستديرة الوزاري لعام ٢٠٠٣ كوسيلة لدفع النقاش إلى الأمام فيما يتعلق بتوافق الآراء وتطوير المعايير وتوجيه المشورة والدعم اللذين تقدمهما اليونسكو.
	٢ – الدعوة إلى تحقيق الجودة باعتبارها عنصرا رئيسيا من عناصر الحق في تعليم جيد للجميع، وكذلك وسيلة لاستبقاء الدارسين في جميع المراحل الدراسية.
	٣ – توفير موقع للتطوير النظري والفكري لمفهوم الجودة يتمشى مع معايير الأمم المتحدة ومتطلبات الدول الأعضاء.
	٤ – وضع التعلّم في صلب مفهوم الجودة والتعلّم مدى الحياة باعتباره من المخرجات الأساسية.
	٥ – مواصلة تعزيز وتنمية مجالات الجودة التي تندرج بالتحديد في إطار مهام اليونسكو الرئيسية مثل السلام وحقوق الإنسان والمساواة والتنوع الثقافي والتنوع اللغوي واللاعنف والتعليم من أجل التنمية المستدامة.
	٦ – الحث على إدراج القضايا العالمية التي تؤثر في التعليم في معادلة الجودة ولا سيما الاستجابة لمكافحة وباء فيروس ومرض الأيدز.
	٧ – توفير نماذج وأطر للتطبيقات العملية للتطورات النظرية والفكرية من أجل تحسين الجودة في مجمل النظم التعليمية، بما في ذلك مستوى تجربة التعلّم (الوصول إلى الفئات المستبعدة، إسهام المتعلم، المضمون، العمليات، البيئة) ومستوى النظم (التشريعي، تطبيق السياسات، التنظيم والإدارة، الموارد، قياس نتائج التعلّم).
	٨ – مواصلة التركيز على المجالات التي يمكن فيها لليونسكو أن تسهم بقيمة مضافة بما في ذلك الكتب المدرسية والتربية من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية، والتعدد اللغوي، والتعليم من أجل السكان الأصليين.
	٩ – العمل مع الشركاء لتوسيع نطاق الوصول إلى الناس وتحسين عملية التعلّم في مجالات مثل قياس نتائج التعلّم، حيث تتعاون اليونسكو مثلا مع البنك الدولي واليونيسيف ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
	١٠– توفير ساحة للتجديد وتقاسم المعارف والممارسات السليمة والتجربة من خلال موارد مثل شبكة المدارس المنتسبة.
	١١– أن تكون المنظمة بمثابة مصدر للدعم التقني ودعم القدرات عند الطلب.
	سيجري مواءمة عمل اليونسكو بشأن الجودة على نحو وثيق مع سائر المبادرات المتعلقة بجودة التعليم التي تدعم التعليم للجميع، بما فيها عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ومبادرة إعداد المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء.
النتائج المتوقعة بحلول عام ٢٠١٥	١ – اعتبار الجودة عنصرا أساسيا فيما يتعلق بالتطبيق الفعلي لسياسات وبرامج التعليم للجميع.
	٢ – رصد وتقييم ما يتم من تحسين في الجودة عن طريق التوسع في قياس نتائج التعلّم.
	٣ – الترويج وإقامة الشبكات وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالنهوض بجودة التعليم.
	٤ – تطوير سياسات وبرامج التعليم الموجهة للدارسين والمعلمين والتي تعزز السلام والتسامح والمواطنة الديمقراطية والتفاهم الثقافي، ولا سيما عن طريق إعداد الكتب المدرسية والمواد التعليمية وتوفير التدريب للمعلمين في هذا الصدد.
	٥ – دعم الدول الأعضاء في تطوير نظم لقياس نتائج التعلّم مع التأكيد بوجه خاص على الجودة في إطار رصد التعليم للجميع، وعلى البلدان المشاركة في مبادرات اليونسكو الثلاث (فيروس ومرض الأيدز والتعليم، محو الأمية لتعزيز القدرات، إعداد المعلمين).
	٦ – التشديد على دور اللغات والتنوع الثقافي والمعارف الأصلية في مجال التعليم.

الملحق ٨
دعم خطط قطاع التعليم

الهدف	مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها المؤسسية على الصعيد الوطني فيما يخص عمليات التخطيط والتنفيذ التي تضم الأهداف الستة للتعليم للجميع.
الفئات المستهدفة	تتدخل اليونسكو بناء على طلب البلدان مع إعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا، وافريقيا جنوب الصحراء، والبلدان التي تمر بأوضاع النزاع و/أو ما بعد النزاع.
الاستراتيجية التنفيذية	ستوفر اليونسكو المساعدة في المجال التقني وفي مجال بناء القدرات في الميادين التي تحددها السلطات الوطنية بغرض استكمال الخبرة المتخصصة على المستوى الوطني وليس الاستعاضة عنها. ويضاف إلى ذلك تيسير تبادل الخبرة فيما بين بلدان منطقة بعينها وفيما بين المناطق. العمل على تحقيق التضافر من خلال التعاون بين الوكالات بغية تلافي الازدواج والتشتت والتشظي في الدعم المقدم لعمليات إعداد خطط التعليم للجميع. ستفضي مشاركة اليونسكو النشيطة في عمليات التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تحقيق هذا التضافر بين وكالات منظومة الأمم المتحدة عن طريق ما يلي: (١) الإسهام في وضع آليات للتنسيق على المستوى القطري من أجل توفير الدعم المنظم والفعال للبلدان لدى إعداد وتنفيذ خططها الوطنية في مجال التعليم للجميع؛ (٢) مساعدة البلدان في إدراج الخطط دون القطاعية والمشروعات الإنمائية المدعومة من الوكالات في أطر لتنفيذ التعليم للجميع تتسم بالتجانس والواقعية؛ (٣) تقاسم المهام مع سائر الوكالات وتركيز الدعم على المجالات التقنية الرئيسية التي تحددها البلدان. سيعزز التعاون داخل المنظمة من أجل ضمان اعتماد نهج كلّي في تناول مسألة تنمية التعليم في الدول الأعضاء، وذلك بوضع طابع تعدد الجوانب موضع الاعتبار. سيقدم الدعم بغية تعزيز القدرات التقنية في مجال التحليل القطاعي ورسم السياسات وتخطيط العمل في الميادين التي تشمل أهداف التعليم للجميع والفئات المستهدفة، بل غير ذلك من مستويات التعليم (التعليم العالي، إعداد المعلمين، التعليم الثانوي، شبكة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، الخ.) ذات التأثير على تطور الأهداف الأساسية للتعليم للجميع. كما سيجري توفير الخبرة التقنية المتخصصة عن طريق إشراك الخبراء الوطنيين على نحو وثيق ("التعلّم عن طريق العمل" ونقل الخبرة الفعلي)، ولا سيما من خلال تحديد ما يلزم من التدابير العلاجية وأحكام النظام العام لإصلاح وتطوير النظم التعليمية.
المجالات العامة للدعم التقني (٢٠٠٦–٢٠١٥)	١ – التخطيط الاستراتيجي (كيفية تصميم سياسات واستراتيجيات تعليمية واقعية وقابلة للتطبيق). ٢ – الإصلاح المؤسسي (التحليل المؤسسي، اختيار السياسات، تطبيق الاستراتيجيات، وما إلى ذلك). ٣ – تنظيم القطاعات (التخطيط العملي لتنفيذ الخطط، الرصد والتقييم، التفكيك/اللامركزية،الإدارة والتنظيم في المجال المدرسي). ٤ – الاستخدام الرشيد للموارد (تنمية قدرات العاملين وحشدهم وإدارة شؤونهم؛ تقدير التكاليف والميزنة والتمويل وتعبئة الموارد في مجال التعليم؛ تخطيط وإدارة الأماكن والمرافق التعليمية). ٥ – تعبئة الجهات المعنية على المستوى الوطني والتنسيق بين الجهات المانحة.

طبعت هذه الوثيقة على ورق معاد تصنيعه